أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسيّة القطاع الصناعي الفلسطيني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2007

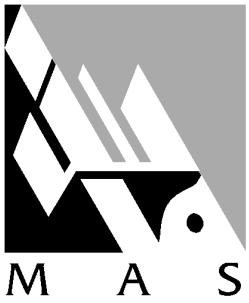

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني

2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، حسن أبو لبدة، ريما خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، ماهر المصري (أمين السر)، منيب المصري، نبيل قسيس (نائب الرئيس)، نبيل قدومي، هبة هندوسة، جورج العبد، غانية ملحيس، رجا الخالدي، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أَثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني

2007

أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحث الرئيسي: يوسف عدوان، باحث مشارك في ماس.

الباحث المساعد: سارة الحاج علي.

المراجعة والتقييم: د. محمود الجعفري، أستاذ الاقتصاد في جامعة القدس.
د. محمد نصر، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت.

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
سايمن بواس (انجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مركز البحوث للتنمية الدولية–كندا (IDRC).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2007
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــم

تأتي هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات التي تحاول فهـم مـسببات تواضـع تنافسية المنتج الفلسطيني التي تعتبر من أهم أسس دعم صمود الـصناعة الفلـسطينية، وبخاصة في ظل ظروف غير طبيعية خلقها الواقع الحالي الـذي تعيـشه الأراضـي الفلسطينية، وبالأخص بعد انتفاضة الأقصى. فالبنية التحتية الفلـسطينية، وإن شـهدت تحسناً ملحوظاً بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها ما زالـت ضـعيفة، وتكلفـة استخدامها مرتفعة مقارنةً مع إسرائيل مثلاً. وجميع خـدمات البنيـة التحتيـة التـي يستخدمها الفلسطينيون تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، من كهربـاء، ومياـه، و اتصالات، وطرق، ووقود. وتتسم البنية التحتية في أنها تأتي في غاية الأهمية بالنـسبة لعملية إنتاج السلع وتسويقها؛ كونها عناصر إنتاج من جهة، وعناصر إنتاج مكملة مـن جهة أخرى؛ أي أنه لا يمكن استخدام عناصر الإنتاج الأخـرى دون اسـتخدام البنيـة التحتية، الأمر الذي يعنى أيضاً أنه لا يمكن للمؤسسة الصناعية الفلسطينية أن تـستغني عنها حتى لو ارتفعت تكلفة استخدامها. لذلك، جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى الأثـر الذي سببه ارتفاع تكلفة استخدام بعض خدمات البنية التحتية على تنافسية المؤسـسات الصناعية الفلسطينية.

وبمناسبة نشر هذه الدراسة، فإنه لا يسعني هنا إلا أن أشكر مركـز البحـوث للتنميـة الدولية–كندا (IDRC) الذي موّل الدراسة، والشكر موصول للقائمين على الدراسة، من فريق البحث، وللمدققين الخارجيين والمدقق اللغوي. كما نشكر المؤسسات الفلـسطينية التي تعاونت معنا وسمحت لنا بمقابلتها.

د. سمير عبدالله
المديـر العـام

المحتويـــــــات

1- المقدمة	**1**
1-1 أهمية الدراسة	4
1-2 أهداف الدراسة	5
1-3 منهجية الدراسة	6
2- الخلفية النظرية	**9**
2-1 مفهوم التنافسية	9
2-2 تطور التنافسية وأبعاد العولمة عليها	11
2-3 مؤشرات قياس القدرة التنافسية	14
3- الدراسات السابقة	**17**
4- واقع القطاع الصناعي الفلسطيني	**21**
4-1 عدد المؤسسات والعمالة في القطاع الصناعي	21
4-2 القيمة المضافة	23
4-3 حجم الاستثمار في القطاع الصناعي	24
5- واقع البنية التحتية الفلسطينية	**25**
5-1 الكهرباء	25
5-2 المياه	28
5-3 الصرف الصحي	31
5-4 الاتصالات (الثابتة والمتنقلة)	31
5-5 شبكة الإنترنت	34
5-6 النقل والطرق	35
6- هيكل تكاليف الصناعة الفلسطينية	**37**

7- إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية وكفاءة استخدامها **41**

8- تقييم البنية التحتية من وجهة نظر المؤسسات الصناعية الفلسطينية **43**

8-1 جودة خدمات البنية التحتية 43

8-1-1 نوعية البنية التحتية *44*

8-1-2 قدرة المؤسسات على الوصول إلى البنية التحتية *44*

8-1-3 وفرة خدمات البنية التحتية *45*

8-1-4 انتظام خدمات البنية التحتية *45*

8-1-5 التقييم العام لخدمات البنية التحتية *45*

8-2 أسعار خدمات البنية التحتية 46

8-2-1 أثر أسعار خدمات البنية التحتية على تنافسية المؤسسات الصناعية *47*

9- النتائج والتوصيات **49**

9-1 النتائج 49

9-2 التوصيات 50

المراجـــــــــع **53**

الملحق الإحصائـــــي **55**

ملحق استمارة استطلاع آراء الشركات الصناعية المصدرة **71**

قـــــائمة الأشكال البيانية

شكل 1: إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في جميع الدول العربية للعام 2005 22

شكل 2: نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية للعام 2005 24

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية الصناعة الفلسطينية، وذلك عن طريق تحليل هيكل تكاليف الصناعة، من خلال مسح لمجموعة من المؤسسات الصناعية التصديرية. كما قامت الدراسة بمقارنة واقع البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية مع مثيله في مجموعة من الدول العربية والأجنبية، باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس نصيب المؤسسة أو الفرد منها، بالإضافة إلى إنتاجيتها إن أمكن. وتلخصت نتائج الدراسة في ما يلي:

واقع البنية التحتية:

بالنسبة للكهرباء، تم استخدام مؤشر نصيب المؤسسة الصناعية الواحدة من الطاقة الكهربائية، ومؤشر إنتاجية الكهرباء الصناعية لكل الدول التي تتوفر عنها هذه البيانات. وتبين أن نصيب المؤسسات الصناعية الفلسطينية من الكهرباء بلغ في المتوسط 0.03 جيجا واط في الساعة، وبذلك تأتي في مراتب بعض الدول المتقدمة صناعياً مثل إيطاليا وفرنسا، إلا أنها تقل عن إسرائيل وألمانيا وبلجيكا وسلوفاكيا والسويد وفنلندا. وإذا ما تمت المقارنة مع الأردن، فإن نصيب المؤسسة الفلسطينية من الكهرباء يصل ثلاثة أضعاف نظيرتها الأردنية. وتفوق إنتاجية الكهرباء في المؤسسة الفلسطينية مجموعة من الدول مثل بلجيكا، وأسبانيا، وفنلندا، والسويد، بالإضافة إلى الأردن. غير أنها تقل عنها في ألمانيا وفرنسا وقبرص والمغرب، وتقترب من إسرائيل.

وبالنسبة للمياه، فقد بلغ إجمالي كميات المياه المنتجة والمستخدمة في الضفة الغربية من الأحواض والينابيع 103 ملايين متر مكعب (16% من إجمالي كميات المياه المتجددة للموسم المطري 2005/2004)، والكمية الباقية يتم سحبها من قبل الإسرائيليين من خلال مجموعة الآبار المحفورة في الضفة الغربية. وبلغ عدد التجمعات الفلسطينية المخدومة بشبكة المياه الفلسطينية 388 تجمعاً (63.8% من إجمالي التجمعات في

الضفة الغربية)، وتضم 1.9 مليون نسمة، بمعدل تكلفة يبلـــغ 3.77 شـــيكل إســـرائيلي للكوب الواحد من المياه.

أما فيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي، فإن 74 تجمعاً في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة الصرف الصحي، وتمثل ما نسبته 12% من التجمعات السكانية، منها 55 تجمعاً في الضفة الغربية. كما أن 533 تجمعاً من الأراضـــي الفلـــسطينية تـــستخدم الحفـــر الامتصاصية للتخلص من مياهها العادمة؛ موزعة بواقع 509 تجمعـــات فـــي الـــضفة الغربية، و24 تجمعا في قطاع غزة. كما تم ربط 39 تجمعاً من الأراضي الفلـــسطينية بشبكة الصرف الصحي بعد العام 1998، منها 29 تجمعاً فـــي الـــضفة الغربيـــة و10 تجمعات في قطاع غزة.

وفي موضوع الاتصالات، تم استخدام مؤشري عدد خطوط الجوال لكـــل 100 فـــرد، وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 أسرة لغرض المقارنـــة مـــع الـــدول العربيـــة وإسرائيل. وتبين أن فلسطين تأتي في المرتبة الخامسة عشرة في معدل انتشار الهاتف الثابت، وفي المرتبة الحادية عشرة في معدل انتشار الهاتف المتنقل.

وفي موضوع الإنترنت، تم استخدام مؤشر مستخدمي الإنترنت لكـــل مئـــة شـــخص، ومؤشر مالكي أجهزة الكمبيوتر لكل مئة شخص. وتبين أن فلسطين جاءت في المرتبة الخامسة عشرة بمعدل حوالي 6.5 مستخدم لكل 100 شخص. وتأتي فلـــسطين قبـــل الجزائر، وسوريا، وليبيا، واليمن، وتشاد، والعراق، وتتعادل تقريباً مع مصر، إلا أنهـــا تقل بنسبة 41.5% عن الأردن، ونسبة 73.1% عن إسرائيل. أما باســـتخدام مؤشـــر مالكي أجهزة الكمبيوتر لكل مئة شخص، فإنه بالمتوسط لكل مئة شخص في فلـــسطين 4.5 شخص منهم يملكون جهاز كمبيوتر، وبذلك تفوق مصر وتتقارب مـــع الأردن, إلا أنها تقل بنسبة 93.7% عن إسرائيل.

وفي موضوع النقل والطرق، فقد تم استخدام مؤشري كثافة المركبات وكثافـــة شـــبكة الطرق لكل 1000 فرد، وذلك على افتراض أن المواطن الفلسطيني متاحٌ له اســـتخدامٌ

حرٌ للطرق المعبدة دون عوائق إسرائيلية. وتبين أن الأراضي الفلسطينية تأتي في مؤخرة الدول المختارة من حيث كل من كثافة المركبات وكثافة شبكة الطرق، حيث تخدم كل 1000 فلسطيني 37 مركبة، و46 كم من الطرق المعبدة. وللمقارنة مع مصر والأردن وإسرائيل، فإن فلسطين كانت الأقل بينها. فقد بلغت كثافة الطرق في الأردن 85 كم لكل ألف أردني، و في مصر 79 كم، وفي إسرائيل 851 كم.

هيكل تكاليف الصناعة الفلسطينية:

وبناءً على نتائج تحليل هيكل تكاليف الصناعة الفلسطينية، فإن النسبة الكبرى من تكاليف الإنتاج في الصناعة الفلسطينية تأتي من مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية (تشمل تكلفة استخدام البنية التحتية) بنسبة 82%. وتأتي بعد ذلك تكلفة العمل بنسبة 13.5%، وتشكل كل من تكلفة رأس المال والرسوم والضرائب والتالف نسبة قليلة من تكاليف الإنتاج.

وإذا ما تم فصل البنية التحتية عن مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية، فإنها تشكل 8.4% من تكاليف الإنتاج. وتختلف مساهمة البنية التحتية في التكاليف من صناعة إلى أخرى، فتصل في كل من صناعة التعدين واستغلال المحاجر وصناعة جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها إلى 37.3% وهي نسبة عالية. في المقابل، تصل إلى 1.2% في صناعة إمدادات الكهرباء، و2.6% في منتجات التبغ، و3.6% في منتجات المطاط واللدائن. وتتراوح باقي الصناعات بين هاتين النسبتين. وتشكل تكلفة الوقود والمحروقات النسبة الكبرى من تكاليف البنية التحتية في الصناعة الفلسطينية بنسبة 49.1%، تليها الكهرباء بنسبة 27.9%، ثم نقل البضائع بنسبة 11.8%.

وتم استخدام مؤشري إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية، وكفاءة استخدامها، للمقارنة مع الأردن. وتبين أن إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية في الصناعة بشكل عام ترتفع في فلسطين عنها في الأردن. وبحسب مؤشر كفاءة الاستخدام، فإن تكلفة استخدام البنية التحتية لإنتاج دولار واحد في الصناعة الفلسطينية تعادل ثلث ما هي عليه في الأردن. إلا أن هذه النسب تختلف من صناعة إلى أخرى، فترتفع في

الأردن (فروق صغيرة) في صناعة التعدين واستغلال المحاجر، والمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنسوجات، والخشب، والمعادن، والآلات، والمركبات المقطورة.

استطلاع آراء مستخدمي البنية التحتية:

بناءً على الاستطلاع الذي أجري مع مجموعة من المؤسسات الصناعية التصديرية لغرض التقصي عن رأيهم من البنية التحتية التي يستخدمونها. فقد أبدت هذه المؤسسات تذمرها من نوعية خدمات الإنترنت الإسرائيلية، ومن نوعية المياه المتوفرة، وخدمات التمويل، وخدمات التخليص من الموانئ الإسرائيلية. وأبدت هذه المؤسسات عدم رضاها عن خدمات البنية التحتية بشكل عام في المناطق الريفية مثل خدمات الكهرباء والإنترنت، والطرق، والمياه والصرف الصحي، والاتصالات الفلسطينية المحمولة.

وبالنسبة لقدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى مصادر تزويد هذه الخدمات، فقد تبين عدم رضا عن خدمات البنية التحتية الإسرائيلية (بغض النظر عن الموقف السياسي أو الاقتصادي من ذلك)، وعدم رضا عن خدمات الصرف الصحي، بسبب تمركزها في المدن الفلسطينية وعدم توفرها في المناطق الريفية. وعدم رضا عن خدمات التمويل من البنوك، التي قد تعود إلى تعقيدات الإجراءات الإدارية، وعن خدمات التخليص. في المقابل، أبدت المؤسسات الفلسطينية ارتياحاً من شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة والمحمولة لتوفر مراكز خدمات للجمهور في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، وسهولة التواصل مع الشركتين لتوفر خدمات العناية بالزبائن من خلال الاتصال فقط، ولا يلزم في أغلب الأحيان الوصول إلى مراكز الخدمات.

وبالنسبة إلى وفرة خدمات البنية التحتية، فقد أبدت هذه المؤسسات عدم رضاها عن خدمات الإنترنت الإسرائيلية، وعن خدمات الاتصالات الإسرائيلية المحمولة، وخدمات المياه، وخدمات النقل الفلسطينية، وخدمات التمويل.

أما بالنسبة لانتظام خدمات البنية التحتية، فقد أبدت هذه المؤسسات عدم رضاها عن خدمات الإنترنت الإسرائيلية، وخدمات الكهرباء من شركة القدس، وخدمات المياه، والصرف الصحي، وخدمات النقل الفلسطينية، وخدمات التمويل.

وتم التقصي عن رضا هذه المؤسسات عن خدمات البنية التحتية بشكل عام، وتبين وجود رضا عام عن خدمات الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وخدمات الإنترنت من شركة حضارة، وخدمات التأمين، والبريد العادي والمستعجل. وأبدت هذه الشركات أيضاً رضاً عن خدمات الاتصالات الفلسطينية المحمولة في المدن والتجمعات الفلسطينية الكبيرة، إلا أنها تحفظت على ضعف جودة التغطية على الطرقات التي تهم هذه المؤسسات لغرض متابعة حركة بضائعها. وفي الوقت نفسه، أبدت هذه المؤسسات عدم رضا عن خدمات المياه، والصرف الصحي، وخدمات التمويل، وخدمات الإنترنت الإسرائيلية.

وفي موضوع الأسعار، فقد تبين أن أسعار شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وأسعار شركة الاتصالات الإسرائيلية المحمولة عالية. في المقابل، ترى هذه المؤسسات أن شركة الاتصالات الفلسطينية المحمولة (جوال) توفر مجموعة من البرامج التي تتناسب مع احتياجات هذه المؤسسات وبأسعار مقبولة. كما عبرت هذه المؤسسات عن عدم رضاها عن أسعار خدمات النقل الإسرائيلية التي قد تصل إلى ضعف أسعار خدمات النقل الفلسطينية، وأسعار شركة الكهرباء القطرية، وأسعار الكهرباء باستخدام مولدات الكهرباء الخاصة، وأسعار التأمين، والتمويل، والتخليص. في المقابل، ترى المؤسسات الصناعية الفلسطينية أن أسعار المياه، والصرف الصحي، والبريد العادي مقبولة، فيما أشارت تلك المؤسسات إلى ارتفاع تكلفة النقل من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.

وتم التقصي عن آراء المؤسسات الصناعية الفلسطينية حول أثر أسعار خدمات البنية التحتية التي يستخدمونها على تنافسيتها. وتبين أن أسعار خدمات كل من شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وشركة كهرباء القدس، وشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وكهرباء المولدات الخاصة معيقة لتنافسيتها، بالإضافة إلى خدمات النقل

الإسرائيلية، وخدمات التأمين، والتمويل. في المقابل، فقد أبدى أصحاب المؤسسات رضا عاماً عن أسعار خدمات شركة جوال، والإنترنت من شركة حضارة، وقالوا إنها محفزة لتنافسية مؤسساتهم.

التوصيات:

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي ستحسن من نوعية خدمات البنية التحتية المتوفرة، وهي كالآتي: تعبيد الطرق الالتفافية والريفية غير المؤهلة، وإعادة تأهيل الطرق الموجودة داخل المدن التي تعاني من كثرة الحفر، وعدم أهليتها لتصريف الفائض من مياه الأمطار في الشتاء، إضافةً إلى إلغاء الرسوم والجمارك على المركبات الجديدة أو تخفيفها، وتكثيف كل الجهود السياسية لإيجاد بديل عن الطرف الإسرائيلي في موضوع النفط، مثل الأردن أو مصر، وتكثيف العمل السياسي لإزالة الحواجز الإسرائيلية على الطرق الرئيسة بين المدن أو تخفيف حدتها، لما لذلك من أثر على تكلفة النقل وفترته، وتزويد المناطق الريفية بشبكة الإنترنت السريع، وبخاصة للمناطق التي تتوفر فيها مؤسسات صناعية، وتزويد المناطق الريفية بشبكة الصرف الصحي، وإنشاء محطات تكرير لها، وتزويد المناطق الفلسطينية جميعها بنظام تنقية عالي الجودة للمياه الجوفية، بدلاً من استخدام الكلور، وتوفير الكهرباء للمؤسسات الصناعية بتكلفة أقل، وبخاصة للمؤسسات الصناعية الكبيرة التي ترتفع فيها نسبة استخدام الكهرباء في الإنتاج، والضغط على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية لتقليل كلفة القروض المخصصة للقطاع الصناعي، واستنفاذ كل الجهود السياسية مع الطرف الإسرائيلي للسماح بإدخال المعدات اللازمة لتطوير شبكة الاتصالات المحمولة، ووضعها في مناطق (C)، بالإضافة إلى زيادة عدد الترددات، والعمل، وبأسرع وقت، لإنشاء ميناء غزة، وليكن مستقلاً عن أي تدخلات إسرائيلية في حركته للتخلص من الإجراءات الإسرائيلية على المعابر، بالإضافة إلى توفير خدمة الكهرباء بانتظام ودون انقطاع، وصيانة شبكات الكهرباء في المناطق الريفية.

1- المقدمة

إن الميزة المشتركة لأغلب المؤسسات الصناعية في دول العالم هي أنها تعيش تحت هاجس المنافسة الدولية التي خلقها نظام تحرير التجارة الخارجية، وتخفيف نظام الحواجز الجمركية. وأصبح الحديث يدور عن إجراءات حمائية غير جمركية مثل نظام الحصص، والمواصفات والمقاييس، إلا أن ذلك لم يثنِ الشركات الضخمة والعملاقة من اختراق الأسواق في كل الدول، وبخاصة النامية، ومنافسة الشركات المحلية. فلم تصبح التجارة محصورة بمنطقة جغرافية معينة، بل مع انتشار خدمات التجارة الإلكترونية أصبح المشتري يتسوق وهو في بيته. هذه التغيرات وضعت موضوع تعزيز القدرات التنافسية للصناعات المحلية في سلم أولويات الحكومات، وبخاصة النامية منها التي لا تقوى على مواجهة عمالقة الصناعة في الدول الرأسمالية المتطورة.

وحظي موضوع التنافسية باهتمام العديد من الأكاديميين الذين حاولوا، ولفترات طويلة، تحديد مقومات تعزيز قدرات بلادهم التنافسية على الصعيد، لما يحوي ذلك في ثناياه من رفاه اقتصادي ورخاء على المدى الطويل. فقد حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو في القرن الثامن عشر من خلال نظريتهما حول الميزة المطلقة والميزة النسبية، شرح المقومات التنافسية لكل بلد، التي ترتكز بشكل أساس على الموارد والهبات الطبيعية المتاحة، التي تسمح للدولة التي تمتلك حجماً أكبر من هذه الهبات بالتصنيع بتكلفة أقل. إلا أنه، ومع تلاشي الحواجز الحمائية التقليدية وانسياب السلع ذات التركيز التقني العالي، أصبحت فكرة الميزة النسبية مهمشة، وأصبح الحديث يدور حول الصناعات ذات الكثافة العلمية والقيمة المضافة العالية، كما هو الحال في الصناعات التقنية التي غزت العالم بأسره.

فمع تطور الصناعات التقنية، أصبحت فجوة التنمية بين الدول التي تمتلك هذه الصناعات والدول التي تعتمد على الصناعات التقليدية تتسع. ومع الانفتاح التجاري،

أصبحت الدول المتقدمة تكتسح أسواق الدول النامية على حساب صناعاتها وشـركاتها ومدخرات مواطنيها. وإذا ما تمت المقارنة، فإنه من الملاحظ أن الدول التي تعتمد في إنتاجها على الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية هي الدول صاحبة أدنى مـستوى معيشي للفرد، وذلك لأن الاعتماد على هذا النوع من الصناعة يعنـي الاعتمـاد علـى العمالة غير الماهرة لانخفاض أجرها. وسيصعب عليها تحقيق معدلات مرتفعـة فـي الدخول بسبب ضغطها المستمر على الأجور لتبقى الميزة التنافـسية لـصناعاتها هـي السعر وليس النوعية. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تعتمد في إنتاجها علـى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية هي الدول ذات الدخل المرتفع للفـرد، لارتفـاع نوعية العمالة المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستوى أجورها. وتعتبر المعجزة الآسيوية التي حدثت في اليابان أكبر دليل على دور الصناعات ذات القيمـة المـضافة العالية في التنافسية الدولية. فقد خرجت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية منهكة تلملم جراحها، وفي الوقت نفسه تفتقد إلى المقومات الطبيعية التي تمتلكها غيرها من الـدول من أرض ونفط وما إلى ذلك. إلا أنه، وبتركيزها على تنمية الكادر البـشري العلمـي القادر على تحويل صناعاته من تقليدية إلى صناعات ذات تقنية عاليـة، جعلهـا فـي صفوف أكبر الدول المنافسة في مجال الصناعات التقنية.

إلا أن ما حدث في اليابان وباقي الدول المتقدمة لا يمكن اعتماده مقياساً في باقي الدول النامية التي تفتقد إلى كثير من مقومات تعزيز التنافسية، التي من أهمها غيـاب خطـط تنموية سليمة، وانخفاض نسبة المخصصات لأغراض البحث والتطوير، وغير ذلك من الأمور. وتمتاز الأراضي الفلسطينية بالتحديد بوضع خاص جداً عن تلك الدول يجعـل من قضية تعزيز قدرة صناعاتها التنافسية التحدي الأكبر أمـام كـل مـن الحكومـة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني.

ولغاية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، لم يكن هنـاك انفتـاح اقتـصادي للصناعة الفلسطينية على الأسواق الدوليـة، ولا للـصناعات الدوليـة علـى الـسوق الفلسطينية عدا الصناعات الإسرائيلية. وكان المنتِج الفلسطيني يعـول علـى قـضية "الوطنية" ومقاطعة الصناعات الإسرائيلية واستبدالها بالفلسطينية ليبقـى موجـوداً فـي

السوق. والشيء الرئيس الذي كان يميز الصناعات الفلسطينية وقتها هو اتباع منتجيها سياسة الربح السريع دون النظر إلى سعر المنتج ونوعيته. إلا أنه بعد نشأة السلطة الفلسطينية وتوجهها نحو إزالة الحواجز أمام التجارة البينية أصبح المنتِج الفلسطيني أمام شبح المنافسة وبفترة قصيرة جداً لم تسمح له بإعادة هيكلة صناعاته لتصبح أكثر تنافسيةً، وبخاصة أمام الصناعات العربية المجاورة من مصر والأردن. وارتفعت حدة المنافسة مع سياسات التطبيع مع الجانب الإسرائيلي الذي لم يألُ جهداً في استهداف الصناعة الفلسطينية؛ سواء بإغراق السوق الفلسطينية بالسلع الأقل سعراً أم بالأعلى جودةً من نظيرتها الفلسطينية.

إن الآثار السلبية التي ولدها الاحتلال الإسرائيلي على الصناعة قبل نشأة السلطة بقيت موجودة حتى بعد نشأتها، وإن خفت حدتها، والمتمثلة في النقاط التالية: اعتمادها بشكل كبير على السوق الإسرائيلية؛ سواءً للحصول على مدخلات الإنتاج أم التسويق، الأمر الذي يجعل الشركات الفلسطينية عرضةً لتقلبات السياسات الإسرائيلية، وبخاصة حالات الإغلاق المتكرر، صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، صغر حجم السوق المحلية، ارتفاع تكلفة العمل للوحدة، وجود بنية تحتية ضعيفة، تدني الاستثمار في العنصر البشري، ضعف البيئة الاستثمارية وما يترتب على ذلك من زيادة المخاطرة وانتشار روح التردد بين المستثمرين، بالإضافة إلى ضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات المساندة، وبخاصة المالية في دعم الصناعة الفلسطينية، وغياب مصادر التمويل، وحالة عدم التيقن السياسي، ومحدودية الموارد، وعدم وجود كفاءات إدارية متخصصة (مكحول، 2004).

وتعتمد الصناعة الفلسطينية في تنافسيتها بشكل رئيس على الأسعار، التي تتأثر بقوةٍ بتغيرات تكلفة الإنتاج. وقد شهدت الفترة الأخيرة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى العام 2000 ازدياداً واضحاً في أسعار مجموعة من عناصر الإنتاج، وبخاصة خدمات النقل والمواصلات التي بلغت نسبة الزيادة فيها 52.3% في الفترة بين العامين 2000 و2005. في المقابل، بلغت أعلى زيادة في أسعار المنتجات 24.9% للفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005). فمع اندلاع الانتفاضة، بدأت إسرائيل

بتقطيع الطرق وتجريفها ووضع الحواجز، وقامت بإغلاق المدن الفلسطينية، وفرض منع التجول فيها، وعرقلة حركة البضائع على الموانئ، وتأخيرها، وإجبار أصحابها على دفع رسوم حجز المكان "الأرضية"، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الوقود والغاز الطبيعي وانقطاعه لفترات متقطعة بسبب مستحقات الشركة الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية، وتدمير القوات الإسرائيلية لمولدات الكهرباء في قطاع غزة، وتدمير المطار، وتجريف العديد من شبكات المياه، واحتجاز الأجهزة الخاصة بشركة الاتصالات الفلسطينية "جوال"، وإلزامها بعدد محدود من أبراج الإرسال، وبعدد محدود من الترددات. كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية ضد البنية التحتية الفلسطينية أضرت بالقطاع الصناعي الفلسطيني وبتنافسيته، الأمر الذي أجبر مجموعة من المؤسسات الصناعية على الخروج من السوق الفلسطينية ليصبح عددها 12211 مؤسسة في العام 2005، بدلاً من 14657 في العام 1999 (تراجع بنسبة 16.7%)، وتراجع كل من التوظيف والإنتاج بنسبة 18.1% و2.0% على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

لا يمكن الجزم بأن التراجع الذي حصل في القطاع الصناعي كان سببه ارتفاع تكلفة استخدام البنية التحتية، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة ساهمت في ذلك؛ مثل تراجع الدخول والطلب على المنتج الفلسطيني، وصعوبة التسويق في الأسواق الخارجية، والتدمير المباشر لبعض الشركات الصناعية. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور تكلفة البنية التحتية في التراجع الحاصل في الصناعة الفلسطينية.

1-1 أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي لا تزال فيه البنية التحتية الفلسطينية مدمرة وضعيفة وتكلفة استخدام بعضها مرتفعة، والصناعة الفلسطينية تفتقد إلى الحماية في ظل الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدفها من تدمير وإغلاق المعابر والطرق، وغير ذلك من الإجراءات، وما ترتب على ذلك من تراجع في أداء المنشآت الصناعية الفلسطينية. وقد تطرقت دراسات سابقة إلى موضوع تنافسية القطاع الصناعي

الفلسطيني، ودراسة هيكل القدرة التنافسية ضمن سلسلة دراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" نذكر أهمها:

- القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنةً بالصناعة الأردنية.
- إستراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل.
- هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية.

وعلى الرغم من احتوائها على موضوع البنية التحتية الفلسطينية، فإن غالبية الدراسات تمت قبل انتفاضة الأقصى أو في بدايتها، ولم تتطرق بالتفصيل حول أثر البنية التحتية على التنافسية وعلى قرارات الإنتاج والتسعير للمؤسسة الفلسطينية. وستستخدم الدراسة بعض المؤشرات الخاصة بمساهمة البنية التحتية في زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدامها، الأمر الذي يعكس أهمية هذه الدراسة في هذا الوقت بالذات.

1-2 أهداف الدراسة

في ضوء الاعتبارات السابقة، فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر تكلفة استخدام خدمات البنية التحتية على القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية في مختلف الفروع الصناعية حسب التصنيفات الدولية للصناعة (ISIC). وفيما يلي الأهداف التفصيلية:

1. تقدير نسبة مساهمة تكلفة خدمات البنية التحتية؛ سواء الفلسطينية أم الإسرائيلية من إجمالي تكاليف الإنتاج.
2. مقارنة نسبة تكلفة خدمات البنية التحتية إلى إجمالي التكلفة في فلسطين مع الدول المجاورة، حسب ما هو متوفر من بيانات.
3. تحديد الصناعات التي ترتفع فيها حساسية تكاليف إنتاجها للتغير في تكاليف خدمات البنية التحتية.

4. الخروج بتوصيات لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني فيما يتعلق بالبنية التحتية.

3-1 منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف التي سبق ذكرها، تبدأ الدراسة بمراجعة النظرية الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الصناعي، وتحديد أهم وأكثر المؤشرات استخداماً، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بواقع الصناعة الفلسطينية، وواقع البنية التحتية، وما لذلك من أثر على القدرة التنافسية. وبناءً على ذلك، تستخدم الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس واقع استخدام المؤسسات الصناعية الفلسطينية للبنية التحتية؛ مثل إنتاجية الدولار المنفق عليها (مقاساً بقسمة القيمة المضافة للصناعة على تكلفة استخدام البنية التحتية)، وكفاءة استخدامها (مقلوب إنتاجية الدولار المنفقة على البنية التحتية)، كما يتم قياس نسب مكونات تكاليف الإنتاج في الصناعة الفلسطينية. وتقوم الدراسة أيضاً بمقارنة القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مع مجموعة من الدول العربية والأجنبية، وذلك باستخدام مؤشر إنتاجية الدولار المنفق على العامل. ولغرض المقارنة، استخدمت الدراسة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

وفصلت الدراسة تكاليف البنية التحتية عن تكاليف مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية، واعتمدت في ذلك على بيانات المسح الصناعي للعام 2005 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على مستوى الصناعة (خانتان حسب التصنيف الدولي)، ثم أجرت مقارنة بين فلسطين والأردن في كفاءة استخدام البنية التحتية، لمحاولة معرفة أثر كفاءة استخدامها على التنافسية.

كما قامت الدراسة باستعراض مجموعة من المقارنات بين واقع البنية التحتية الفلسطينية مع مجموعة من الدول العربية وإسرائيل، حسب ما هو متوفر من بيانات، وذلك لمعرفة

موقع البنية التحتية الفلسطينية مقارنةً بهذه الدول من حيث انتشارها، ونصيب كل فـــرد أو تجمع منها.

وقام فريق البحث باستكشاف آراء إحدى عشرة مؤسسة صناعية فلـــسطينية تـــستهدف السوق المحلية والخارجية حول واقع البنية التحتية المتوفرة في السوق الفلسطينية؛ سواء إسرائيلية كانت أم فلسطينية، وذلك من خلال استمارة مخصصة بذلك (كما هو مرفـــق في الملحق)، بالإضافة إلى مقابلة بعض هذه المؤسسات. وتوزعت هـــذه المؤســـسات على الأراضي الفلسطينية على النحو التالي: مؤسستان في شمال غزة، وأربع مؤسسات في محافظة غزة، ومؤسستان في كل من بيت لحم ورام الله، ومؤسسة في الخليل. كما توزعت حسب الأنشطة الاقتصادية كما يلي: واحدة في التصنيع الغذائي، وأربـــع فـــي صناعة الحجر والرخام، وأربع في صناعة الأثـــاث، وواحـــدة فـــي إنتـــاج الخـــضار وتوزيعها.

2- الخلفية النظرية

يلخص هذا الجزء النظريات الاقتصادية حول مفهوم التنافسية وتطورها وأدوات قياسها، يتطرق إلى العوامل المؤثرة عليها قبل تطبيقها على الحالة الفلسطينية.

2-1 مفهوم التنافسية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف المستوى محل الحديث، فيما إذا كان على مستوى الدولة أم على مستوى الصناعة أم المؤسسة. وقد عرّفت هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية (US Commission on Industrial Competitiveness) التنافسية على مستوى الدولة أو ما يسمى بالتنافسية الدولية، بأنها "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين". وعرَّف تقرير المنافسة العالمية منافسة البلد بأنها "قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" (World Economic Forum, 1999).

أما على مستوى الصناعة، فإن التنافسية تعني نجاح المؤسسات الصناعية التي تعمل ضمن صناعة ما على تحقيق تفوق مقارنةً مع منافسيها دون تدخل حكومي. أما إذا كان الحديث على مستوى المؤسسة، فإن التنافسية تعني كسب أكبر حصة سوقية؛ سواء على المستوى المحلي أم الدولي، ويكون ذلك من خلال تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات بسعر أو/و نوعية أفضل من المنافسين الآخرين، ما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة حتى في غياب الدعم والحماية الحكوميين، وزيادة معدلات الربح على المدى الطويل.

وتجدر الملاحظة أن نجاح تنافسية إحدى المؤسسات العاملة في دولة ما لا يعتبر مقياساً على القدرة التنافسية لتلك الدولة، بل يمكن أن يعزى هذا النجاح إلى توفر مقومات

وعوامل استثنائية لدى هذه المؤسسة من الصعب توفرهـــا لـــدى جميـــع المؤســـسات الأخرى؛ أي أنه من الخطأ تعميم نجاح مؤسسة أو مجموعة قليلة من المؤسسات علـــى نجاح الدولة أو حتى الصناعة التي تعمل فيها تلك الشركات. لذلك، لا بد من التركيـــز على القدرة التنافسية للصناعة ككل مع النشاطات المتعلقة والمرتبطة بهـــا كافـــة. ولا يعني أيضاً أن اكتساب صناعة محلية معينة حصة كبيرة في السوق المحلية أنها تتمتـــع بميزة تنافسية عالية، إنما قد يعود ذلك إلى السياسات الحكومية الحمائيـــة التـــي ترفـــع أسعار السلع المستوردة مقارنةً مع المحلية.

ولا يمكن أن يتم تحقيق التنافسية للدولة أو تعزيزها دون تحقيقها للـــصناعة، فتحقيـــق معدلات مرتفعة للدخول تعتمد على قدرة صناعات تلك الدولة على اختـــراق الأســـواق العالمية أو حتى الحفاظ على حصة سوقية مرتفعة في السوق المحلية. وتجدر الإشارة إلى الفرق بين مفهوم الميزة النسبية في تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية، حيث تـــشير الميزة النسبية (Comparative advantage) إلى تـــوفر ميـــزة فـــي كميـــة المـــوارد الاقتصادية المتاحة للدولة ونوعيتها (Initial factor endowments)، التي تتـــيح لهـــا فرصة إنتاج سلع بتكلفة أقل نسبياً مقارنةً مع إنتاج الدول الأخرى؛ أي أنها تساعد فـــي خلق ميزة تنافسية. إلا أن الميزة التنافسية لا تعتمد كلياً على التكلفة، بل تعتمد أيـــضاً على الجودة، وعلى توفر عوامل غير سوقية؛ مثل السياسات المالية والنقدية والتجارية.

وتقسم التنافسية إلى شقين هما: التنافسية الآنية، التنافسية الهيكلية. وتعتمـــد التنافـــسية الآنية على الأسعار النسبية، والجودة وهما الأهم، بالإضـــافة إلـــى قنـــوات التوزيـــع وسياسات الترويج، وخدمات ما بعد البيع. إلا أن ميزة التنافسية الآنية لا تضمن قـــدرة الاقتصاد في الحفاظ على ديمومة هذه التنافسية، لذلك يـــأتي دور التنافـــسية الهيكليـــة. ولتحديد القدرة التنافسية الآنية لصناعة ما يجب دراسة العوامل المؤثرة في كـــل مـــن السعر والجودة التي تقسم بدورها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة، وهي: هيكـــل تكـــاليف الإنتاج، السياسات الحكومية، العوامل المؤثرة على ولاء المستهلك للمنتج. أما التنافسية الهيكلية، فتعتمد بشكل رئيس على ثلاثة عوامل أساسية، وهي: استقلالية سياسية، إدارة حكومية ملائمة للاقتصاد، قدرات تكنولوجية ذاتية (مكحول، 1996).

2-2 تطور التنافسية وأبعاد العولمة عليها

بدأت فكرة التنافسية مع بروز نظريات التجارة الدولية التي تنادي بفتح الأسواق المحلية أمام حركة السلع الخارجية، والسماح للدولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فـــي إنتاجها مزايا تنافسية. وتعود نظريات التجارة الخارجية إلى عهد التجـــاريين (1500-1800م) وعهد المدرسة الكلاسيكية التي كان أشهر روادها الاقتـــصاديين آدم ســـميث وديفيد ريكاردو. وقد تركز فكر التجاريين في كيفية تنظيم الدولة علاقاتها الخارجيـــة لتعظيم مصلحتها الشخصية. وارتأى التجاريون أن تحقيق المصلحة الوطنيـــة للدولـــة يكون من خلال تقوية قطاع التجارة الخارجية وتعزيزه، الذي بدوره سيؤدي إلى تدفقات داخلية للذهب والفضة، وبالتالي زيادة في التوظيف والإنتاج. ونادى التجـــاريون بـــأن تقوم الحكومة بالإجراءات كافة للحد من الاستيراد من خلال القيود الجمركية، ونظـــام الحصص، والسياسات التجارية الأخرى. وقد افترض التجاريون ثبات الحصة السوقية الدولية، بمعنى أن زيادة الحصة السوقية لدولة ما، لا بد أن يكون على حساب حـــصة سوقية لدولة أخرى، وهذا ما عرف بالنظرة الساكنة.

وقد هاجم آدم سميث النظرة الساكنة للتجاريين في كتابه **ثروة الأمـــم** (1776)، الـــذي أوضح فيه أن الاقتصاد العالمي ليس ثابتاً، مشيراً إلى أن التجـــارة الخارجيـــة تـــسمح بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي سيزيد مـــن إنتاجيـــة العمـــل. إن النظرة الديناميكية لآدم سميث تسمح لكل أطراف التجـــارة الخارجيـــة مـــن الاســـتفادة المتزامنة من زيادة حجم التجارة الخارجية. وللاستفادة من مزايا التجارة الخارجية، فقد نادى آدم سميث إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم تـــدخل الحكومـــات فـــي النـــشاط التجاري. فمع تحرير التجارة الخارجية، فإن الدولة التي تمتاز بإنتاج سلعة ما بتكلفـــة أقل سوف تتخصص تلقائياً في إنتاجها. وعزى آدم سميث فروق تكلفة الإنتـــاج بـــين الدول إلى فروق إنتاجية عوامل الإنتاج، التي تعتمد بشكل رئيس على المزايا الطبيعيـــة المكتسبة. وقد عرفت نظرية التخصص التي جاء بها آدم ســـميث بنظريـــة "الميـــزة المطلقة". بعد ذلك جاء ديفيد ريكاردو الذي أكد على ضرورة التخصص في الإنتـــاج، ولكن على أساس الميزة النسبية وليس المطلقة، حيث تسمح هذه النظرية للدولـــة التـــي

تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع، بأن تتخصص في إنتاج السلع الأقل تكلفة فقط، وترك المجال للدول الأخرى لإنتاج السلع المتبقية (Carbaugh,1995).

إن الميزة النسبية التي جاء بها ديفيد ريكاردو تعتبر أحد أهم أسس التنافسية بين الدول، حيث تسعى الدول جاهدةً إلى خلق ميزة نسبية في السلع التي تنتجها. إلا أن مفهوم الميزة النسبية لم يعد يقتصر فقط على ميزة التكلفة، كما كان ينادي بها الكلاسيكيون، إنما امتدت بعد ذلك لتشمل الميزة في نوعية الإنتاج. فمع التغيرات الاقتصادية الدولية وما رافقها من عولمة الاقتصاديات وتحرير التجارة وخصخصة المنشآت التي كانت تمتلكها الحكومة ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، ومع التطورات التقنية أصبحت الميزة النسبية وحدها لا تكفي لخلق ميزة تنافسية. فلذلك، لا بد من الميزة التنافسية أن تركز، إلى جانب التكلفة، على النوعية والجودة، وبالتالي استخدام عناصر إنتاج متدربة ومتطورة، حتى لو كان ذلك على حساب التكلفة في المدى القصير، لأنه، ومع اكتساب حصة سوقية أكبر وزيادة حجم الإنتاج على المدى الطويل، فإن هذه الشركات سوف تستفيد من وفورات الحجم (Economies of scale).

ومن أهم جوانب تطور التنافسية هو تطور دور الدولة، أو بالأحرى الحكومة، في الشأن الاقتصادي، في محاولة لربط الأهداف الوطنية التي تسعى تلك الدول إلى تحقيقها مع سياسات دعم القدرة التنافسية. وتتجسد الأهداف الوطنية لأغلب الدول في تحقيق التنمية الشاملة التي تتمثل في زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة وتحقيق المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية.

وقد مر دور الدولة في الشأن الاقتصادي بتقلبات وتغيرات تبعاً للتقلبات الدولية. ففي ظل المفهوم الليبرالي كانت وظائف الدولة تقتصر على الأمور الإدارية والتنظيمية فقط، من أمن، وقضاء، وجيش. أما سائر الوظائف الأخرى، فكانت من اختصاصات القطاع الخاص. وكانت المنافسة وقتها محصورة أساساً بالمنافسة المحلية بعيداً عن مخاطر المنافسة الخارجية، وكان يترك للأسواق المحلية تحديد الإجابات للتساؤلات الثلاثة لأي

نظام اقتصادي، وهي: ماذا؟ وكيف؟ ولمن ننتج؟ إلا أن دور الدولة تطور في السنوات التي تلت الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات من دور المدير أو الحامي إلى دور المنظم والمنتج تبعاً لنظرية الكينزيين. فقد قامت الدولة بإنتاج بعض السلع والخدمات، والتدخل في توزيع الدخول، وتشجيع بعض الصناعات من خلال الإعانات والإعفاءات الضريبية، والحد من صناعات أخرى من خلال فرض الضرائب العالية، ومنع مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد قطعياً. هذا الدور الذي لعبته الدول سمي بالدور الإنمائي.

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، الذي شهد الانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسة، وأزمة المديونية الخارجية، وتدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، وارتفاع أسعار الفائدة، وما ترتب عليه من تباطؤ معدلات النمو، وازدياد معدلات البطالة والفقر، أصبح النظر إلى دور الدولة الإنمائية في موضع شك، الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية الكبيرة إلى إدراج فكرة الدور التصحيحي للدولة إلى حيز الوجود، الذي تبنته بعد ذلك المؤسسات الدولية، أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفيما بعد منظمة التجارة العالمية. ويرتكز الدور التصحيحي على ثلاثة محاور أساسية، وهي: التحرير الاقتصادي وما يشمله من إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص، وإصلاح القطاع العام، واعتماد سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

إن المحاور الثلاثة الذي اعتمد عليها الدور التصحيحي للدولة تعتبر المبادئ الأساسية لإستراتيجية التنمية المعتمدة على اقتصاد السوق الحر (العولمة). وبذلك، انتقل دور الدولة من الدور الإنمائي الذي اعتمد بشكل رئيس على سياسة إحلال الواردات، وعلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية، باعتبار أن التعامل مع الاقتصاد العالمي هو مصدر لعدم استقرار التنمية، إلى دور على النقيض تماماً، سمح بفتح المنافسة الدولية على مصراعيها ووضع الشركات المحلية، وبخاصة في الدول النامية، أمام هاجس المنافسة من عمالقة الصناعة في الدول الرأسمالية الكبيرة. فمع بداية السبعينيات، من القرن الماضي بدأ التحول نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي وإزالة

الحواجز وتدفق رؤوس الأموال، وظهر بعد ذلك ما يسمى بالشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات (الصادق، 1999).

ومع تنامي ظاهرة العولمة وانتشار العوائق الجمركية والإدارية وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، برزت أهمية التنافسية، وبخاصة للدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة ومتنامية بسبب حدة المنافسة الدولية. ولمواجهة هذه التحديات، وفي ظل صعوبة انتهاج الدولة سياسات حمائية، فإن الخيار الأمثل لتلك الدول هو تعزيز قدرتها التنافسية للحد من عنفوان المنافسة الدولية، أو حتى الاستفادة من فرصة دخول الأسواق الخارجية والتحرر من محدودية الأسواق المحلية.

وآخر أبرز النظريات التي تطرقت للميزة التنافسية تلك التي أنشأها مايكل بورتر في كتابه الميزة النسبية للدول (Competitive Advantage of Nations). وقد سمى نظريته بالماسة، وتقوم فكرتها بشكل رئيس على أن التنافسية لا تورث، وإنما تخلق. وأن الميزة التنافسية للدول تعتمد على قدرة الصناعات الموجودة في دولة ما على الابتكار والتحديث نتيجة للضغط والتحدي الذي تواجهه هذه الصناعات (نصر، 2007).

2-3 مؤشرات قياس القدرة التنافسية

تستخدم الدراسات الأكاديمية الكثير من المؤشرات التي تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد محل الدراسة، وتختلف طريقة قياس التنافسية باختلاف مستوى القياس فيما إذا كان على مستوى المؤسسة أم على مستوى الصناعة أم الدولة. فإذا كان الحديث على مستوى المؤسسة، فإن أكثر المؤشرات المستخدمة هي التي يمكن أن يتوفر عنها بيانات مثل ربحية المؤسسة، ومعدلات نموها، والحصة السوقية للمؤسسة في الأسواق الخارجية. أما إذا كان القياس على مستوى الصناعة، فإنه يتم باستخدام متوسط ربحية المؤسسة العاملة في كل صناعة، ونسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات أو الإنتاج. أما على مستوى الدولة، فإن القياس يتم باستخدام مؤشر نسبة النمو في الناتج المحلي

الإجمالي، ونسبة النمو في الدخل القومي الإجمالي، وبالتالي مستوى المعيشة، بالإضافة إلى مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ويستخدم "تقرير التنافسية العالمية" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والذي يعتبر واحداً من أهم المراجع في موضوع التنافسية، مجموعة أخرى متطورة من مؤشرات التنافسية التي تستخدم في أكثر من 120 دولة في العالم. وتندرج هذه المؤشرات ضمن ثلاث مجموعات رئيسة، وهي: بيئة الاقتصاد الكلي، نوعية المؤسسات العاملة في الدولة، القدرات التكنولوجية. وتشمل المجموعة الأولى مؤشرات فرعية أخرى؛ مثل: الاستقرار، تصنيف الائتمان للدولة، جود نظام قضائي كفء، انضباط مالي. وتحتوي المجموعة الثانية على مؤشرات فرعية أخرى؛ مثل: تنفيذ العقود والقوانين، مستوى الفساد. أما المجموعة الأخيرة فتحتوي على مؤشرات فرعية أخرى؛ مثل: الابتكار، نقل التكنولوجيا، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (نصر، 2007).

وستستخدم الدراسة مؤشراً آخر على التنافسية وهو إنتاجية الدولار المنفق على العامل، بدلاً من المؤشرات التي سبق ذكرها، وذلك بسبب محدودية البيانات المتوفرة. ويمكن استخدام هذا المؤشر لأنه يعكس في مضمونه التكلفة، فبزيادة إنتاجية الدولار المنفق على العامل يقل متوسط التكلفة.

3- الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع التنافسية بالكثير من اهتمام الباحثين الذين أنجزوا العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع، منها ما هو على مستوى الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنها ما هو على مستوى الدول العربية، والكثير منها ما كان على المستوى الدولي.

ومن الدراسات التي أنجزت في موضوع التنافسية على الصعيد المحلي ما قام به مكحول (1996) عن القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية ومقارنتها مع الصناعة الأردنية. فقارنت الدراسة بين الدولتين في صناعة الأدوية، والملابس، الأحذية، مستخدمةً مجموعة من المؤشرات الإحصائية مثل تكلفة الإنتاج ومكوناتها من تكلفة العمل والمستلزمات الإنتاجية. بالإضافة إلى الظروف التسويقية، ومستوى التكنولوجيا، والسياسات الحكومية، ومستويات الأسعار. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن صناعة الدواء الأردنية تتفوق على الفلسطينية، بينما تتفوق فلسطين على الأردن في صناعات الملابس والأحذية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تساهم في رفع تنافسية الصناعة الفلسطينية، والتي ترتكز بالأساس على إزالة أو تخفيف حدة العوامل التي تعمل على رفع تكلفة الإنتاج (Cost raising factors)، وتوفير جدار من الحماية المؤقتة التي تزول تدريجياً للصناعات والأصناف الريادية الواعدة.

وفي دراسة أخرى للباحث نفسه (مكحول، 2001) حول استراتيجيات وسياسات التصنيع الفلسطينية، حاولت استكشاف واقع السياسات الفلسطينية المساندة للقطاع الصناعي الفلسطيني التي حصرتها فيما يلي: المواصفات والمقاييس، سياسات الترخيص الصناعي، التدريب الصناعي، تشجيع الاستثمار، الترويج والمعارض التجارية، التمويل، الاتحادات الصناعية، السياسات التجارية، والبنية التحتية المادية. وأكدت الدراسة على دور البنية التحتية في تحسين الميزة التنافسية للصناعة الفلسطينية،

وطالبت بإيجاد آلية رقابة فاعلة على الشركات الحاصلة على امتياز تزويد خدمات البنية التحتية من السلوك الاحتكاري.

كما حاول مكحول (2004) تقدير هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعة الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية، مستخدماً في ذلك نموذج قياس والبيانات الخام لمسح الصناعة للعام 1999 (قبل انتفاضة الأقصى). كما قام الباحث بمقارنة العمالة الفلسطينية مع مجموعة من الدول العربية والأجنبية باستخدام مؤشر إنتاجية الدولار المنفق على العمالة، ومؤشر كفاءة استخدامها. وتشير نتائج الدراسة إلى أن تكاليف إنتاج الصناعة الفلسطينية تتوزع كما يلي: 57.3% لمستلزمات الإنتاج السلعية، 6.6% لمستلزمات الإنتاج غير السلعية، 8% للرسوم والضرائب، 21.5% تكلفة العمل، و6.7% تكلفة رأس المال.

وفي دراسة للباحث نصر (2002) عن دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، أشارت إلى مقومات التصنيف في فلسطين، التي تتمثل في: الموارد البشرية، الموارد غير البشرية (الأرض، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، الاستثمار)، والبيئة الاستثمارية. ولخصت الدراسة سبل تعزيز القدرات الذاتية للصناعة الفلسطينية عن طريق إصلاح الأضرار التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتوفير فرص العمل، وإحلال الواردات، وتشجيع المشاريع الصغيرة، وتطوير صناعات حديثة، وتقوية العلاقات مع العالم الخارجي.

وقام البنك الدولي (2004) بتقييم البنية التحتية الفلسطينية (المياه والصرف الصحي، الكهرباء، النقل، الاتصالات). وارتكز التقييم على تقدير العرض والطلب ومنه العجز في كل بند من بنود البنية التحتية، بالإضافة إلى استثمارات الدول المانحة، والإطار التنظيمي (المؤسساتي)، وسبل تطوير البنية التحتية.

أما على المستوى الإقليمي، فإن هناك العديد من الدراسات حول التنافسية، أبرزها ما قام به المعهد العربي للتخطيط في تقريره حول التنافسية في الدول العربية (2003).

فقد عرف القدرة التنافسية بأنها وسيلة أو هدف مرحلي لرفع مستوى رفاه الأفراد واستمرارية النمو. والتنافسية هي أحد محددات النمو ولا ينبغي تحليلها وتفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام. والتنافسية ليس مفهوماً قصير المدى، يقتصر على تحسن الحصص في السوق في فترة وجيزة فحسب، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة، وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل، بشكل يجعل تحسن الحصص السوقية حالة مستمرة وليست ظرفية. وقامت الدراسة بمقارنة القدرات التنافسية بين الدول العربية باستخدام مؤشر التنافسية الإجمالي المركب، الذي يقسم إلى قسمين: مؤشر التنافسية الجارية (العوامل الظرفية)، ومؤشر التنافسية الكامنة (العوامل المستديمة).

وفي دراسة أخرى لوزارة التخطيط الأردنية (2000) حول التنافسية وتجربة الأردن، حاولت شرح مفهوم التنافسية، والأسس التي تقوم عليها، إضافةً إلى توضيح العلاقة بين التنافسية والإنتاجية، وبيان الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحسين التنافسية. كما تناولت الدراسة مفهوم العنقود، وأثره على تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقدمت شرحاً للأنماط غير التنافسية التي تنتهجها العديد من الصناعات في العالم.

وأعد الباحث الصادق (1999) دراسة ضمن سلسلة دراسات قام بها صندوق النقد العربي في موضوع القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، تطرقت إلى موضوع المنافسة في ظل العولمة. وأشارت إلى التطورات التي حدثت في دور الدولة في التنمية الاقتصادية تبعاً للتطورات الدولية، ابتداءً من الحرب العالمية الثانية، ونشأة مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مروراً بفترة انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم نشأة منظمة التجارة العالمية وانتهاجها نظام العولمة. وتطرقت هذه الدراسة إلى المخاطر التي يمكن أن تحدثها سياسات فتح الأسواق ورفع الدعم عن الصناعات وخصخصة المنشآت الاقتصادية وتقييد دور الدولة في الاقتصاد على تنافسية منشآت تلك الدول.

وفي موضوع التجارة الالكترونية، كانت هناك دراسة للباحث العياش (1999) حـــول أثر التجارة الإلكترونية على المنافسة في الأسواق العالمية. وأشـــارت الدراســـة إلـــى التسارع الكبير للتجارة الإلكترونية، وتنامي دورها في التنافسية. وتـــشترط الدراســـة للاستفادة من خدمات التجارة الالكترونية توفر الاستعداد الفني والثقافي والاجتمـــاعي، بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين والتشريعات. وتقسم التجارة الإلكترونية إلى قـــسمين: تعامل بين شركة وشركة، وتعامل بين شركة ومستهلك. وبحسب إحصائيات الدراسة، فإن نسبة التجارة الإلكترونية بين شركة وأخرى بلغ 80% من إجمالي حجـــم التجـــارة الإلكترونية. وتقل هذه النسبة تدريجياً لصالح التجـــارة بـــين الـــشركة والمـــستهلك. وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 80% من التجارة الإلكترونيـــة، تليهـــا الدول الأوروبية (15%)، و5% في آسيا، معظمها في اليابان.

4- واقع القطاع الصناعي الفلسطيني

يعكس هذا الجزء من الدراسة أهم المؤشرات التي تعطي لمحة عامة عن الواقع الحالي للقطاع الصناعي الفلسطيني في العام 2005، مع بعض المقارنات مع العام 1999 الذي يعكس الوضع قبل انتفاضة الأقصى.

4-1 عدد المؤسسات والعمالة في القطاع الصناعي

بلغ عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية العام 2005، 12211 مؤسسة بتراجع بلغ 17% عما كان عليه العدد في العام 1999. غير أن التراجع لم يكن من نصيب كل التصنيفات الصناعية داخل القطاع، بل ارتفع عدد المؤسسات في نشاط إمدادات الكهرباء والمياه والغاز بنسبة 8%، مقابل تراجع بنسبة 44% في نشاط التعدين واستغلال المحاجر، وتراجع بنسبة 17% لنشاط الصناعة التحويلية.

انخفض العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الصناعي بنسبة 18%، من 71060 عاملاً في العام 1999، إلى 58242 عاملاً في العام 2005. من الملاحظ أيضاً أن عدد المشتغلين في قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه قد ارتفع بنسبة 89% ليصل إلى 1870 مشتغلاً في العام 2005، وذلك بالتوازي مع زيادة عدد المؤسسات العاملة في هذا النشاط. أما الأنشطة الباقية فقد انخفض عدد العاملين فيها، وذلك بنسبة 20% في الصناعة التحويلية ليصل عددهم إلى 54934 عاملاً في العام 2005، وبنسبة 7.8% في التعدين واستغلال المحاجر ليصل عددهم إلى 1438 عاملاً في العام 2005. ويلاحظ أن معدل التراجع في العمالة كان أعلى من معدل التراجع في عدد المنشآت؛ أي أن نصيب المنشأة الواحدة من العاملين تراجع من 4.8 عامل للمنشأة الواحدة إلى 4.7 للفترة نفسها.

ويشكل العاملون بأجر في القطاع الصناعي نسبة 62.5% في العام 2005، مقابل 69.1% في العام 1999. وتعكس هذه النسب ارتفاع نسبة الطابع العائلي في المؤسسات الصناعية الفلسطينية، وتعكس أيضاً إحدى إستراتيجيات الصمود في هذه المؤسسات، حيث عملت على إحلال العمالة غير مدفوعة الأجر بدلاً من العاملين بأجر للتقليل من تكلفة إنتاجها. وهذا يتضح من تراجع إجمالي تعويضات العاملين التي بلغت نسبتها 29%، وتراجع نصيب العامل بأجر منها بنسبة 7.8% لتصل إلى 4137.2 دولار أمريكي.

أما إنتاجية العامل الفلسطيني في القطاع الصناعي فقد ارتفعت بين العامين 1999 و2005 بنسبة 3.1% لتصل إلى حوالي 10.4 ألف دولار للعامل. غير أن هذا الارتفاع لا يعكس بالضرورة تحسناً في قدرة العامل على العطاء والإنتاج، بل الزيادة جاءت بسبب تراجع القيمة المضافة بنسبة أقل من تراجع العمالة، وبالتالي فإن المحصلة النهائية زيادة في إنتاجية العامل. وإذا ما قارنا إنتاجية العامل الفلسطيني مع باقي الدول العربية، فإنه يتضح التدني النسبي لها كما هو واضح من شكل 1.

شكل 1: إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في جميع الدول العربية للعام 2005

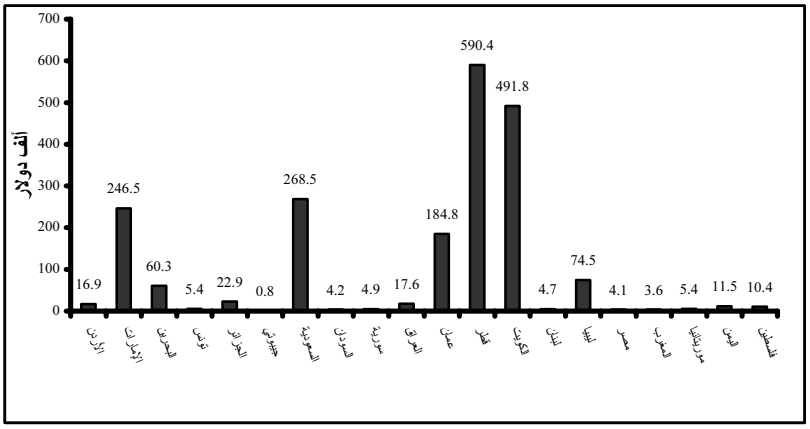

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الصناعة، 2005.

كما يستخدم مؤشر كثافة رأس المال إلى العمل كمؤشر على التحسن التقني المستخدم في الصناعة، فزيادة هذا المؤشر تعني زيادة حصة رأس المال بالنسبة إلى العمالة، وهذا هو الحال في الدول المتقدمة التي تعتمد على صناعات كثيفة رأس المال، والتي تنافس على أساس النوعية، بعكس ما هو في الدول النامية صاحبة الصناعات كثيفة العمل التي تستند في تنافسيتها إلى السعر. وفيما يتعلق بالصناعة الفلسطينية، فقد بلغت حصة العامل الواحد من رأس المال في العام 2005، 6400 دولار، متراجعةً عما كانت عليه في العام 1999 بنسبة 12%.

4-2 القيمة المضافة

وصلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الفلسطيني إلى 605.8 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 41% من إجمالي الإنتاج في العام 2005، بتراجع نسبته 15.4% عن العام 1999. وتستخدم نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج كمؤشر على التكامل العمودي؛ سواء الأمامي أم الخلفي في الصناعة، بحيث كلما زادت هذه النسبة عكست مساهمة أكبر للمؤسسة الصناعية في الإنتاج وقل اعتمادها على السلع الوسيطة التي أغلبها تأتي من إسرائيل، بمعنى زيادة سيطرتها على خطوط الإنتاج الخاصة بالمنتج التي تنتجه. وإذا ما قارنا هذه النسبة بين الأنشطة الصناعية، فإننا نجد أنها تزيد في نشاط إمدادات الكهرباء والمياه لتصل إلى 80.2%، مقارنةً بالتعدين واستغلال المحاجر (56.4%)، والصناعة التحويلية (38%). وليس بالضرورة في الحالة الفلسطينية أنه كلما زادت درجة التكامل العمودي قلت درجة الترابطات الأمامية والخلفية للصناعة مع القطاعات الفلسطينية الأخرى، بمعنى أنه كلما زادت هذه الترابطات، زاد تأثير التغيرات في الطلب والإنتاج في الصناعة على القطاعات الأخرى، وذلك لأن كثيراً من الترابطات الأمامية والخلفية للصناعة الفلسطينية هي مع الطرف الإسرائيلي.

ويستخدم مؤشر نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج للإشارة إلى مدى التقدم الصناعي في أي دولة. وفي الحالة الفلسطينية، فإن الصناعة تساهم بنسبة 12.7% في

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005، وهذه النسبة قليلة جداً إذا ما قورنت مع بقية الدول العربية كما هو واضح من شكل 2.

شكل 2: نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية للعام 2005

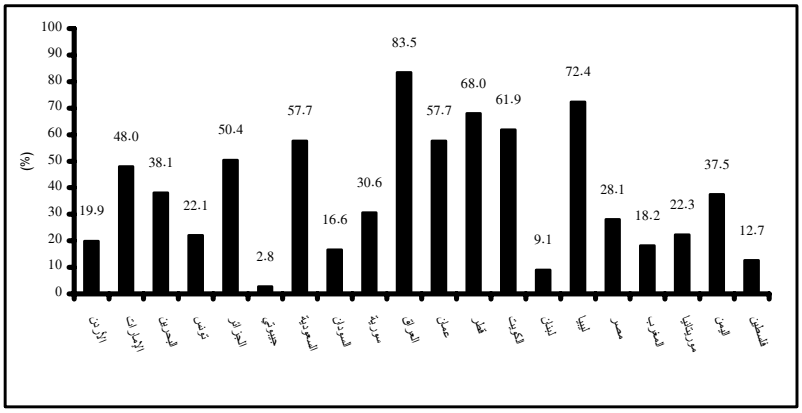

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الصناعة، 2005.

4-3 حجم الاستثمار في القطاع الصناعي

ارتفع حجم الاستثمار الإجمالي في الصناعة الفلسطينية خلال العام 2005 ليصل إلى حوالي 18 مليون دولار، بينما بلغ اهتلاك رأس المال 52.4 مليون دولار، وبذلك يكون صافي الاستثمار سالب 34.4 مليون دولار، مقارنة بسالب 48.9 مليون دولار في العام 1999. وليس بالضرورة أن يعكس تحسن صافي الاستثمار زيادةً في حجم الاستثمار العام، بل قد يعود إلى تقادم المعدات والماكينات المستخدمة، وبالتالي تراجع قيمة الاهتلاك. فقد بلغت قيمة الاهتلاك في الأصول للعام 1999 حوالي 81.5 مليون دولار أمريكي (زيادة بنسبة 55% عن العام 2005).

5- واقع البنية التحتية الفلسطينية

من معالم تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي هو اعتماده شبه الكامل في خدمات البنية التحتية على الطرف الإسرائيلي من كهرباء، ومياه، واتصالات، وشحن، وتخليص وغيرها. فما زال الجانب الإسرائيلي يبقي هذه الخدمات تحت سيطرته حتى بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، لأنه يدرك مدى حيوية خدمات البنية التحتية في التطور الصناعي، وبالتالي الاقتصادي والرفاه العام للشعب الفلسطيني.

ولغاية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، بقي الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول الأول والأخير عن بناء البنية التحتية الفلسطينية وتطويرها، فأخذ على عاتقه مد خطوط الكهرباء للمدن الفلسطينية ولبعض التجمعات الفلسطينية الكبيرة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى من صحة، وتعليم، وغيرها. إلا أن جميع هذه الخدمات كانت دون الحد الأدنى الذي يضمن حياة مثلى للشعب الفلسطيني. غير أن الحال لم يخرج عن كونه احتلالاً، ولا يمكن أن نتوقع حالاً أفضل منه ما دام الاحتلال قائماً. ومع نشأة السلطة الفلسطينية، أخذت زمام الأمور وبدأت بشق الطرق وتحسينها، وأنشأت شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة والمتنقلة. ولا شك في أن للدول المانحة دوراً مهماً في ذلك، فقد أنفقت خلال الفترة من 1994 ولغاية نهاية العام 2006 حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي (94.2% منها منح، و5.8% قروض) على جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، منها حوالي 503 ملايين دولار موجهة لتطوير البنية التحتية [وزارة التخطيط الفلسطينية، 2007].

وفيما يلي شرح لواقع كل بند من بنود البنية التحتية الموجودة في الأراضي الفلسطينية.

5-1 الكهرباء

تعود قصة توليد الكهرباء إلى العهد العثماني العام 1914، عندما منحت الحكومة التركية أحد رعاياها اليونانيين اسمه "مفوماتس" امتياز توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها

في منطقة القدس. وبذلك أنشأ شركة كهرباء القدس محدودة الضمان العام 1928. وبعد عشرين عاماً من العمل، وقعت شركة الكهرباء مع حكومة الانتداب البريطاني اتفاقية جديدة تتنازل فيها الشركة عن جزء من امتيازها لصالح شركة كهرباء فلسطين، التي أطلق عليها لاحقاً شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. وبذلك أصبحت مدينة القدس تزود بالكهرباء من قبل شركتي كهرباء؛ إحداهما عربية والأخرى إسرائيلية (موقع شركة كهرباء القدس الإلكتروني).

بعد انتهاء امتياز شركة القدس، أصبحت الشركة المنتجة الوحيدة للكهرباء هي شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. ولغاية العام 1998 كان هناك ثلاث شركات فلسطينية لتوزيع الكهرباء، كلها في الضفة الغربية، وهي: شركة كهرباء القدس، وتغطي من العروب في الجنوب إلى ترمسعيا في الشمال، وشركة كهرباء الخليل، وتغطي فقط مدينة الخليل، وشركة كهرباء الجنوب، وتغطي باقي محافظة الخليل، وكل هذه الشركات تشتري الكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وتعيد توزيعها في الضفة الغربية. وفي العام 1998، تم إنشاء شركة توزيع كهرباء غزة (GEDCO) في غزة. وفي السنة التي تلتها، تم إنشاء شركة كهرباء غزة وهي الشركة الفلسطينية الوحيدة التي تقوم بإنتاج الكهرباء في فلسطين، والتي تعود ملكية ثلثي أسهمها للقطاع الخاص. ولا يمكن القول إن قطاع غزة استقل عن إسرائيل ولو جزئياً في موضوع الكهرباء، لأن الوقود اللازم لعمل مولدات الكهرباء يأتي كلياً من إسرائيل (سلطة الطاقة الفلسطينية، 2006).

وقد عانى قطاع الكهرباء من مشاكل الاحتلال من تخريب، وقيود على استيراد بعض الأجهزة الضرورية أحياناً، وصعوبة الصيانة المستمرة والفورية خارج المدن، وغيرها من المشاكل. إلا أن أكبر هذه الخسائر كانت فترة الانتفاضة الأخيرة التي قام خلالها الجيش الإسرائيلي بتدمير مولدات الكهرباء الفلسطينية في غزة بتاريخ 28 حزيران 2006. وتقدر الخسائر منذ اليوم الأول للقصف ولغاية 7 تموز بسبب فقدان الكهرباء بحوالي 792 ألف دولار أمريكي (بتسيلم، 2006). إن فقدان الطاقة الكهربائية أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج للشركات العاملة في غزة بسبب اعتمادها على مولدات الكهرباء الخاصة التي تعمل على السولار، والتي ترتفع تكلفة استخدامها، وتقل جودتها نسبياً.

وبحسب آخر إحصائيات الكهرباء، فإن الضفة الغربية تستهلك 2133 جيجا واط من الكهرباء في الساعة، وقطاع غزة يستهلك 1255 جيجا واط في الساعة. ويبلغ سعر الكيلو واط الواحد المشترى من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية 0.37 شيكل إسرائيلي غير شامل ضريبة القيمة المضافة. ويبلغ نصيب القطاع الصناعي من الطاقة الكهربائية المستهلكة 9.4% في الضفة الغربية، و8.5% في قطاع غزة، بينما كانت النسبة الكبرى لصالح الاستهلاك المنزلي بنسبة 53.9% في الضفة، و71.4% في القطاع (انظر جدول 1).

جدول 1: توزيع استهلاك الكهرباء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهة المستفيدة للعام 2006 (جيجاواط/ ساعة)

التصنيف	الضفة الغربية	قطاع غزة
منزلي	1149.7	896.1
تجاري	644.2	113.0
صناعي	200.5	106.7
مضخات ماء	72.5	12.6
الإنارة	25.6	25.1
أخرى	40.5	101.7
المجموع	2133	1255

المصدر: سلطة الطاقة الفلسطينية. بيانات غير منشورة، 2006.

وللمقارنة بين الدول، تم استخدام مؤشر نصيب المؤسسة الصناعية الواحدة من الطاقة الكهربائية، ومؤشر إنتاجية الكهرباء الصناعية لكل الدول التي تتوفر عنها هذه البيانات. وكما هو واضح من جدول 1 في الملحق الإحصائي، أن نصيب المؤسسات الصناعية الفلسطينية من الكهرباء بلغ في المتوسط 0.03 جيجا واط في الساعة، وبذلك تأتي في مراتب بعض الدول المتقدمة صناعياً مثل إيطاليا وفرنسا، إلا أنها تقل عن إسرائيل وألمانيا وبلجيكا وسلوفاكيا والسويد وفنلندا. وإذا ما تمت المقارنة مع الأردن، فإن

نصيب المؤسسة الفلسطينية من الكهرباء يصل ثلاثة أضعاف نظيرتها الأردنية، وهذا لا يعني أن المؤسسة الصناعية الأردنية لديها كفاءة أكبر في استخدام الكهرباء، وذلك لأن الإنتاجية الصناعية للجيجا واط الواحدة في الأردن هي أقل من نصف ما هي عليه في فلسطين.

ففي موضوع إنتاجية الكهرباء، فإنها في المؤسسة الفلسطينية تفوق مجموعة من الدول مثل بلجيكا وأسبانيا وفنلندا والسويد، بالإضافة إلى الأردن. غير أنها تقل عنها في ألمانيا وفرنسا وقبرص والمغرب، وتقترب من إسرائيل. وتجدر الملاحظة هنا أن إنتاجية الكهرباء في الصناعة تعتمد على مدى مساهمتها في الإنتاج. ويمكن أن يستدل على ذلك من هياكل التكاليف، فبزيادة استخدام الكهرباء في الإنتاج تزداد مساهمتها في تكاليف الإنتاج. ففي الحالة الفلسطينية، فإن الكهرباء تشكل 2.3% من إجمالي تكاليف الإنتاج. ويعكس ارتفاع إنتاجية الكهرباء ارتفاع كفاءة استخدامها، وتراجع الفاقد منها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مع ارتفاع سعر مدخل من مدخلات الإنتاج الذي يصعب التخلي عنه أو إحلال جزء منه بمدخل إنتاج آخر، فإنه بالضرورة ستقوم المؤسسة باستخدامه استخداماً أكفأ مما كان عليه قبل ارتفاع سعره. وبالتالي، يمكن تفسير ارتفاع إنتاجية الكهرباء في المؤسسات الصناعية الفلسطينية إلى ارتفاع سعرها نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، الأمر الذي يجبر المؤسسات الفلسطينية على اتباع أفضل الطرق في استخدامها.

5-2 المياه

لا زال موضوع المياه من أكثر المواضيع الحساسة الذي ينظر الطرف الإسرائيلي لها في كل خطوة يخطوها مع الدول العربية؛ سواء فلسطين أم سوريا أم الأردن أم لبنان. فعلى صعيد المياه الفلسطينية، فقد وضعت إسرائيل نصب أعينها استغلال كل مصدر مائي يقع تحت سيطرتها، ففي شهر آب من العام 1949، أصدرت إسرائيل قرار تأميم المياه، حيث يقضي القرار بأن المياه ملكاً عاماً للدولة، ولا يحق للأفراد السيطرة عليها.

وبعد احتلال إسرائيل لباقي الأرض الفلسطينية عقب حرب حزيران 1967، سارعت إسرائيل بالسيطرة على كل مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصدرت أول أمر عسكري وقتها، وكان في موضوع المياه بتاريخ 1967/6/7؛ أي قبل أن تضع الحرب أوزارها. وينص هذا الأمر إلى نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي (أبو عمر، 2005).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، اشتدت الهجمات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية شراسةً، فأضرت الطائرات والدبابات والجرافات الإسرائيلية الكثير من المنشآت المائية الفلسطينية، وتقدر الخسائر الفلسطينية في مجال المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من 2000/9/28 ولغاية 2005/2/28 كما يلي (وزارة الزراعة، 2005):

- تدمير 397 بئراً بملحقاتها.
- تدمير 31056 دونماً من شبكات الري.
- تدمير 1326 بركة وخزان ماء.
- تدمير 92606 أمتار من خطوط المياه.

هذا بالإضافة إلى عزل نحو 200 خزان وبركة ماء خلف جدار الضم والتوسع، وتدمير عشرات الآبار الارتوازية في محافظات جنين، وطولكرم، وقلقيلية.

أما فيما يتعلق بواقع المياه الحالي في الأراضي الفلسطينية، فإن الاعتماد الرئيس لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة هو على المياه الجوفية في استهلاكها للمياه. ففي الضفة الغربية هناك ثلاثة أحواض مائية، وهي: الحوض الغربي، الحوض الشرقي، الحوض الشمالي الشرقي. أما في قطاع غزة، فالاعتماد الأساسي هو على الخزان الجوفي الساحلي. ويعتبر الحوض المائي الغربي من أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية، ويبلغ عدد الآبار التي تستخرج منه 134 بئراً، بمعدل استخراج حوالي 21 مليون متر مكعب في السنة. وقام الإسرائيليون بحفر أكثر من 500 بئر تستخرج المياه من

الحوض المائي الغربي، بمعدل يفوق معدل التغذيـــة الـــسنوية. ويبلـــغ عـــدد الآبـــار الفلسطينية في الحوض الشرقي 95 بئراً، بمعدل استخراج 25 مليون متر مكعب فـــي السنة. وبلغ عدد الآبار الإسرائيلية التي تستخرج منه 35 بئراً، بمعدل اســـتخراج 40 مليون متر مكعب. أما الحوض الشمالي الشرقي، فيبلغ عدد الآبار الفلـــسطينية التـــي تستخرج منه 76 بئراً، بمعدل استخراج حوالي 16 مليون متر مكعـــب، أمـــا الآبـــار الإسرائيلية فبلغت 3 آبار بمعدل استخراج 4 ملايين متر مكعب.

وبلغت كمية الضخ من الآبار في الضفة الغربية كافة للعام 2004 حوالي 65.5 مليون متر مكعب، منها 33 مليون متر مكعب للأغراض الزراعية، و32.5 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية، أضف إلى 52.7 مليون متر مكعب من ميـــاه الينـــابيع. وبلغـــت كميات الضخ في قطاع غزة حوالي 150 مليون متر مكعب، منهـــا 80 مليـــون متـــر مكعب لأغراض الزراعة، و70 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية (حوالي 8% من المياه المخصصة للأغراض المنزلية تستخدم لأغراض الصناعة؛ سواء في الـــضفة أم في غزة)، ما يعنى أن إجمالي كميات المياه المنتجة والمستخدمة في الضفة الغربية من الأحواض والينابيع بلغت 103 ملايين متر مكعب (16% من إجمالي كميـــات الميـــاه المتجددة للموسم المطري 2005/2004)، والنـــسبة الباقيـــة يـــتم ســـحبها مـــن قبـــل الإسرائيليين، من خلال مجموعة الآبار المحفورة في الضفة الغربيـــة (ســـلطة الميـــاه الفلسطينية، 2005).

وتشير بيانات سلطة المياه الفلسطينية إلى أن إجمالي احتياجات الـــسكان فـــي الـــضفة الغربية من المياه للعام 2005 بلغ 238 مليون متر مكعب، ويتوقع أن يصل في العـــام 2025 إلى 632 مليون متر مكعب. وفي قطاع غزة، قدر حجم الاحتياج المستقبلي من المياه في العام 2025 بحوالي 280 مليون متر مكعب. وبلغ عدد التجمعات الفلسطينية المخدومة بشبكة المياه الفلسطينية 388 تجمعاً (63.8% من إجمـــالي التجمعـــات فـــي الضفة الغربية) وتضم 1.9 مليون نسمة، بمعدل 3.77 شيكل إسرائيلي للكوب الواحـــد من المياه.

5-3 الصرف الصحي

أما فيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي، واستناداً إلى مسح البيئة المنزلي للعام 2005، فإن 74 تجمعاً في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة الصرف الصحي، وتمثل ما نسبته 12% من التجمعات السكانية، منها 55 تجمعاً في الضفة الغربية، وأن 533 تجمعاً من الأراضي الفلسطينية تستخدم الحفر الامتصاصية للتخلص من مياهها العادمة، موزعة بواقع 509 تجمعات في الضفة الغربية، و24 تجمعاً في قطاع غزة. كما أن 39 تجمعاً من الأراضي الفلسطينية تم إيصال شبكة الصرف الصحي لها بعد العام 1998، منها 29 تجمعاً في الضفة الغربية و10 تجمعات في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

ويوجد في قطاع غزة ثلاث محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، وبطاقة إجمالية تصل إلى حوالي 25 مليون متر مكعب سنوياً. إلا أن هذه المحطات لا تعمل بالصورة المطلوبة، ولا يستفاد من المياه شبه المعالجة؛ سواء لأغراض الزراعة أم لإعادة شحنها للخزان الجوفي. وفي الضفة الغربية، فإن جميع محطات المعالجة معطلة عدا محطة واحدة في مدينة البيرة تم إنشاؤها مؤخراً.

5-4 الاتصالات (الثابتة والمتنقلة)

لقد خضع قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية لاعتبارات أمنية إسرائيلية عالية، فقد كان يشكل هاجساً أمنياً للإسرائيليين طوال فترة الإدارة المدنية، فقيدته بمجموعة من الأوامر والقيود العسكرية، لدرجة أن فترة الانتظار للحصول على خط هاتف وقتها كانت لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب. وفي أحيان أخرى، يتم حظر استخدام الفاكس وأجهزة الاتصال الأخرى غير الهاتف. لهذا لم تتجاوز كثافة توفر خطوط الهاتف الثابت في الضفة الغربية وقطاع غزة لغاية قيام السلطة 3.14% مقابل 30% في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

2007). وعند قيام السلطة الفلسطينية، ورثت شبكة اتصالات مهترئةً وبنية تحتية شبه موجودة. فبدأت وقتها بتطوير هذا القطاع، وأولته اهتماماً واضحاً، وأدخلت أنظمة اتصال جديدة، ومنحت الامتياز والترخيص لشركة الاتصالات الفلسطينية، التي بدأت العمل بتاريخ 1997/1/1. إضافةً إلى خدمات الاتصال الثابت، فقد قامت شركة الاتصالات بتأسيس شركة لتقديم خدمات الهاتف النقال التي بدأت العمل في شهر آب من العام 1999.

وما زال قطاع الاتصالات وبالأخص الاتصالات المتنقلة يعاني من مجموعة من المشاكل والمعوقات، التي يرجع سببها إلى الاحتلال الإسرائيلي، والتي يمكن أن ندرجها في البنود التالية:

- ✧ السيطرة الكاملة للطرف الإسرائيلي على طيف الترددات المسموحة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الاتفاقات الدولية.
- ✧ قلة عدد الترددات المسموحة للسلطة الفلسطينية، والبالغ عددها 24 تردداً، وهو أقل من الحد الأدنى اللازم والبالغ حوالي 40 تردداً.
- ✧ عدم السماح لشركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية بوضع الأبراج في مناطق (C)، أو حتى مد الأسلاك اللازمة لذلك، وما لذلك من أثر على مساحة التغطية لشبكة الاتصالات الخليوية الفلسطينية.
- ✧ المنافسة غير الشريفة من الشركات الإسرائيلية في السوق الفلسطينية، في الوقت الذي لا يسمح لشركة "جوال" دخول السوق الإسرائيلية.
- ✧ عدم حصول الشركة على تصريح إدخال الأجهزة اللازمة لتطوير شبكة الاتصالات من سلطات الموانئ الإسرائيلية، بما يتناسب مع متطلبات الجيل الثالث.
- ✧ رفض إسرائيل ربط مناطق القدس المحتلة بالشبكة الفلسطينية، الأمر الذي يحول دون فصل الشبكة الفلسطينية عن الشبكة الإسرائيلية.
- ✧ على الرغم من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وكذلك التوصيات وقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات بتخصيص الرمز الفلسطيني 970، فإن إسرائيل ما زالت تمنع النفاذ المباشر إلى الشبكة الدولية.

واستطاعت شركتا الاتصالات الثابتة والمتنقلة بالإضافة إلى شركتي حضارة للاستثمار التكنولوجي والشركة الفلسطينية متعددة الوسائط بالاندماج العام 2005 تحت مجموعة الاتصالات الفلسطينية، لتصبح المزود الوحيد لخدمات الاتصالات في فلسطين. ويتوقع أن تواجه مجموعة الاتصالات الفلسطينية منافسة جديدة من شركة الاتصالات الوطنية المملوكة من شركة الاتصالات القطرية (Qtel) التي حصلت على ترخيص بالعمل في السوق الفلسطينية العام 2006.

وعلى الرغم من كل المعوقات التي واجهت وما زالت تواجه قطاع الاتصالات، فإنه حقق تطوراً ملحوظاً خلال فترة عمله منذ العام 1997، فارتفع عدد المشتركين في شركة الاتصالات الثابتة من حوالي 110 آلاف مشترك العام 1997 إلى حوالي 321 ألف مشترك العام 2006. وارتفع عدد المقاسم الرئيسة والفرعية من 46 مقسماً إلى 173 مقسماً للفترة نفسها. وارتفع عدد التجمعات المخدومة من 74 تجمعاً إلى 545 تجمعاً. وارتفع عدد المشتركين في شركة "جوال" للنظامين الفاتورة والدفع المسبق من 195 ألف مشترك في العام 2001 ليصل إلى 821 ألف مشترك. وارتفع حجم الاستثمار في شبكة الاتصالات من حوالي 17 مليون دولار ليصل إلى 120 مليون دولار للفترة نفسها (انظر جدول 2 في الملحق الإحصائي).

وإذا ما استخدمنا مؤشري عدد خطوط الجوال لكل 100 فرد، وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 أسرة لغرض المقارنة مع مستوى الدول العربية وإسرائيل، فإننا نجد أن فلسطين تأتي في المرتبة الخامسة عشر في معدل انتشار الهاتف الثابت، وفي المرتبة الحادية عشرة في معدل انتشار الهاتف المتنقل، انظر الجدول رقم (3) في الملحق الإحصائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرقم الأخير أخذ بعين الاعتبار انتشار أجهزة الاتصال الخلوية الإسرائيلية في السوق الفلسطينية. وتعكس هذه الأرقام تواضع انتشار شبكة الاتصالات الفلسطينية نسبياً مع الدول المتقدمة في مجال الاتصالات والتي تتوفر لديها كل الإمكانيات المادية والتقنية والسياسية والأمنية. لكن في الوقت نفسه يمكن أن نرصد هذا الإنجاز في رصيد شركتي الاتصالات الفلسطينية وجوال لأنه تم في فترة زمنية قصيرة إذا ما قورنت مع الدول العربية وإسرائيل. ويمكن أن نعول

أيضاً على نسبة النمو السنوية العالية في معدلات الاشتراك والتي تصل في معدلها إلى 21.3 لشركة الاتصالات الثابتة، و64.2% لشركة الاتصالات الخلوية.

5-5 شبكة الإنترنت

تعتبر شبكة الإنترنت من أكبر الإنجازات على صعيد الاتصالات في الأراضي الفلسطينية، التي سمحت بإزالة كل الحواجز الجغرافية وسهلت الوصول والنفاذ إلى العالم الخارجي بتكلفة منخفضة. ووفرت وسيلة تخاطب ومحادثة وتجارة إلكترونية لأغلب التجمعات الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة. كل ذلك عمل، ودون شك، على زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين قدرة الوصول لكثير من الشركات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات حول الأسواق والمعدات والمواد الخام التي تخص كل شركة، وتسهيل المعاملات المالية، وخدمات أخرى كثيرة.

وتستخدم الدراسات الدولية بعض المؤشرات لغرض المقارنة في موضوع النفاذ إلى شبكة الإنترنت أهمها: عدد المشتركين والمستخدمين لخدمات الإنترنت، عدد أجهزة الكمبيوتر المتوفرة للأسر. وبحسب ما هو متوفر من إحصائيات، فإن عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بلغ في العام 2004 حوالي 39 ألف مشترك، وحوالي 160 ألف مستخدم، بالإضافة إلى 366 مقهى إنترنت. وبلغ عدد الشركات المزودة للإنترنت 47 شركة في العام 2005. وبلغت نسبة الأسر التي لديها حاسوب 32.8%، و15.9% من الأسر تتوفر لديها خدمة الإنترنت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

وللمقارنة بين فلسطين وباقي الدول العربية وإسرائيل، وباستخدام مؤشر مستخدمي الإنترنت لكل مئة شخص، فإن فلسطين جاءت في المرتبة الخامسة عشرة بمعدل حوالي 6.5 مستخدم لكل 100 شخص. وتأتي فلسطين قبل الجزائر، وسوريا، وليبيا، واليمن، وتشاد، والعراق. وإذا ما تمت المقارنة بين الدول المجاورة، فإن فلسطين تتعادل تقريباً مع مصر، إلا أنها تقل بنسبة 41.5% عن الأردن، ونسبة 73.1% عن إسرائيل. أما

باستخدام مؤشر مالكي أجهزة الكمبيوتر لكل مئة شخص، فإنه بالمتوسط لكل مئة شخص في فلسطين 4.6 شخص منهم يملكون جهاز كمبيوتر، وبذلك تفوق مصر وتتقارب مع الأردن، إلا أنها تقل بنسبة 93.7% عن إسرائيل، (انظر جدول 4 في الملحق الإحصائي).

5-6 النقل والطرق

إن تقطيع الطرق وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض كان وما زال إحدى سياسات القوات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى المباركة. فوضعت الحواجز؛ سواء الدائمة أم المؤقتة (الطيارة)، واحتجزت المواطنين لفترات طويلة، بالإضافة إلى التفتيش المهين، وغير ذلك من الإجراءات، الأمر الذي جعل الطريق التي لا تحتاج سوى نصف ساعة إلى أكثر من ساعتين أو أكثر من ذلك. وتشير آخر إحصائية إلى أن عدد الحواجز الإجمالية في الضفة الغربية بلغ 549 حاجزاً إسرائيلياً (OCHA, 2006). كل هذا عمل على تراجع عدد الحركات التجارية، وتأخير تسليم البضائع في الوقت المحدد، وبخاصة المواد الغذائية من ألبان وغيرها التي لا تحتمل فترات طويلة على الطرق، والطرق الالتفافية الترابية غير المؤهلة التي تضر بنوعيتها.

وتشير آخر إحصائيات الطرق والنقل في الأراضي الفلسطينية، إلى أن أطوال الطرق في العام 2005 بلغ 6284.8 كيلو متر بما يشمل الطرق الرئيسة والإقليمية والمحلية والالتفافية. وتوزعت الطرق بين 4739 كيلو متر في الضفة الغربية، و 1545.8 كيلو متر في قطاع غزة. ويسير على هذه الطرق 135359 مركبة مرخصة من كافة أنواعها، منها 26334 شاحنة وسيارة تجارية. وتخدم هذه الشاحنات والسيارات التجارية بالمعدل 136 فرد للشاحنة الواحدة.

وللمقارنة مع الدول الأخرى فإنه تم استخدام مؤشري كثافة المركبات (عدد المركبات لكل 1000 فرد) وكثافة شبكة الطرق (عدد الكيلو مترات طول لكل 1000 كم مربع).

وذلك على افتراض أن المواطن الفلسطيني متاح له استخداماً حراً للطرق المعبدة بدون عوائق إسرائيلية. ويستخدم هذين المؤشرين لمعرفة عدد الأفراد والمساحة الجغرافية التي تخدمهم البنية التحتية المتعلقة بالطرق والمواصلات بغض النظر عن نوعية هذه الطرق والمواصلات المستخدمة. ويتضح من الجدول رقم (5) من الملحق الإحصائي أن الأراضي الفلسطينية تأتي في مؤخرة الدول المختارة من حيث كل من كثافة المركبات وكثافة شبكة الطرق، حيث تخدم كل 1000 فلسطيني 37 مركبة، و لكم 1000 كم2 تخدمها 46 كم من الطرق المعبدة. وللمقارنة مع مصر والأردن وإسرائيل، فإن فلسطين كانت الأقل بينها. فقد بلغت كثافة الطرق في الأردن 85 كم لكل ألف أردني، و في مصر 79 كم، وفي إسرائيل 851 كم.

6- هيكل تكاليف الصناعة الفلسطينية

كما تم ذكره في الخلفية النظرية أن هيكل تكاليف الصناعة هو أحد محددات التنافسية الآنية. فدراسة هيكل التكاليف تساعد على حصر جميع العوامل المؤثرة في تكاليف الإنتاج، ومعرفة أي من هذه العوامل له التأثير الأكبر على التكلفة، الأمر الذي يساعد الجهات التي تعنى بتعزيز تنافسية الصناعة في اتخاذ السياسات الأكثر فاعلية في تقليل تكاليف الإنتاج لكل صناعة من الصناعات.

وتقسم تكاليف الإنتاج في أية صناعة إلى ست مجموعات رئيسة، وهي:

1. تكلفة العمل (وتشمل كل التعويضات التي يحصل عليها العامل من أجور عينية وغير عينية).
2. تكلفة رأس المال (قيمة الاهتلاك السنوي، وفوائد قروض، وعمولات بنكية).
3. الرسوم والضرائب بأنواعها كافة.
4. التالف والمفقود من الأصول والبضائع المشتراة ومستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية.
5. مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية عدا تكلفة البنية التحتية (مواد خام، مواد التعبئة والتغليف، قطع الغيار، وقرطاسيه، ... الخ).
6. تكلفة البنية التحتية (الكهرباء، المياه، النقل والمواصلات وشحن البضائع، الوقود والمحروقات، والاتصالات من بريد وهاتف وفاكس).

وتعتبر تكلفة البنية التحتية جزءاً من تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية ومستلزمات الإنتاج غير السلعية، إلا أنه تم فصلها لتوضيح مساهمتها في إجمالي التكلفة. وتمت إضافة الوقود والمحروقات في البنية التحتية لأهميتها في تشغيل الماكينات شأنها شأن الكهرباء والمياه.

وتم احتساب تكلفة الإنتاج لكل صناعة وقياس نسبة كل مكون من مكونات هيكل التكاليف من إجمالي تكاليف الإنتاج. وكانت النتيجة كما هو واضح في الملحق الإحصائي (جدول رقم 6).

ويتضح من جدول 6 أن النسبة الكبرى من تكاليف الإنتاج في الصناعة الفلسطينية تأتي من مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية (تشمل تكلفة استخدام البنية التحتية) بنسبة 79%. وتأتي بعد ذلك تكلفة العمل بنسبة 13.8%، وتشكل كل من تكلفة رأس المال والرسوم والضرائب والتالف نسبة قليلة من تكاليف الإنتاج. وتعكس هذه الأرقام حساسية الصناعة الفلسطينية بشكل عام إلى التغير في أسعار مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية في الإنتاج.

وتختلف هياكل التكاليف بين الصناعات باختلاف طبيعتها. فتكلفة العمل مثلاً ترتفع في الصناعات التي تحتاج نوعية عمالة عالية مثل صناعة الأجهزة الطبية وصناعة جمع المياه وتنقيتها، وترتفع أيضاً في الصناعات كثيفة العمل مثل صناعة الملابس وصناعة التعدين واستغلال المحاجر.

وإذا ما تم فصل البنية التحتية، فإنها تشكل 8.4% من تكاليف الإنتاج. وتختلف مساهمة البنية التحتية في التكاليف من صناعة إلى أخرى، فتصل في كل من صناعة التعدين واستغلال المحاجر وصناعة جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها إلى 37.3%، وهي نسبة عالية. في المقابل، تصل إلى 1.2% في صناعة إمدادات الكهرباء، و2.6% في منتجات التبغ، و3.6% في منتجات المطاط واللدائن. وتتراوح باقي الصناعات بين هاتين النسبتين. إلا أنها في المجمل لا تزيد على 8.4% من تكاليف الإنتاج. وتعني هذه النسبة أنه لو ارتفعت تكاليف استخدام البنية التحتية بنسبة 100%، فإن تكاليف الإنتاج الكلية سترتفع بنسبة 8.4% فقط. وترتفع حساسية بعض الصناعات الفلسطينية للتغير في تكلفة البنية التحتية، وهي كما تم ذكرها: التعدين، واستغلال المحاجر، جمع المياه وتنقيتها، بالإضافة إلى صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، والآلات والمعدات الأخرى، والمركبات المقطورة، وإعادة تصنيع المخلفات.

وتشكل تكلفة الوقود والمحروقات النسبة الكبرى من تكاليف البنية التحتية في الصناعة الفلسطينية بنسبة 49.1%، تليها الكهرباء بنسبة 27.9%، ثم نقل البضائع بنسبة 11.8% (انظر جدول رقم 7 في الملحق الإحصائي)؛ أي أنه إذا ما كان هناك محاولة لتقليل تكلفة البنية التحتية، فإنه يجدر التركيز على هذه البنود، وبخاصة الوقود الذي واجه تقلبات كثيرة في الفترة الأخيرة بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، التي أخذت على عاتقها توفيره من شركة "دور" الإسرائيلية. وترتفع مساهمة الوقود من إجمالي تكاليف البنية التحتية في صناعة التعدين واستغلال المحاجر التي بلغت نسبتها 81.1%. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة خدمات البنية التحتية في هذه الصناعة تشكل 37.3% من إجمالي تكاليف الإنتاج. وهذا يعكس حساسية هذه الصناعة للتغير في سعر الوقود. وترتفع مساهمة الوقود من إجمالي تكاليف البنية التحتية في أغلب الصناعات، عدا صناعة التبغ، وصناعة المنسوجات، والمطاط واللدائن، ومعدات الراديو والتلفزيون، والأجهزة الطبية، والأثاث.

أما الكهرباء، فإن مساهمتها ترتفع في أغلب الصناعات، وبخاصة صناعة المطاط واللدائن، والمنسوجات، وجمع المياه وتنقيتها. وتنخفض في صناعة إمدادات الكهرباء، والتعدين واستغلال المحاجر. وترتفع أيضاً تكلفة النقل في مجموعة من الصناعات وهي صناعة دبغ الجلود وتهيئتها، والخشب ومنتجاته، والمواد الكيميائية، والآلات الكهربائية، ومعدات الراديو والتلفزيون، وصناعة الأثاث، وتقل نسبياً في باقي الصناعات.

7- إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية وكفاءة استخدامها

إن المؤسسة التي تستطيع أن ترفع المردود المالي لكل دولار تنفقه؛ سواء على البنية التحتية أم العامل أم أي مدخل من مدخلات الإنتاج، فإنها بذلك تقلل تكلفة استخدامها لهذا المدخل، وبالتالي تناقص في متوسط تكلفة الإنتاج. وكلما تناقصت تكلفة استخدام أي مدخل مقارنةً بالقيمة المضافة التي يساهم في إنتاجها، فإن ذلك يعكس كفاءة أعلى في استخدامه. لذلك، تم استخدام مؤشرين للمقارنة بين فلسطين والأردن، وهما: إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية، وكفاءة استخدام البنية التحتية.

ويقيس المؤشر الأول قدرة الصناعة على الاستفادة من كل دولار تنفقه على البنية التحتية، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر فإن ذلك يعكس ضمناً نوعية أعلى من خدمات البنية التحتية وكلفة أقل في استخدامها. ويقيس المؤشر الثاني تكلفة استخدام خدمات البنية التحتية لإنتاج دولار واحد من منتجات كل صناعة. وكلما قلت قيمة هذا المؤشر عكست كفاءة أعلى في استخدام البنية التحتية. وتتلخص نتائج التحليل في جدول رقم 8 في الملحق الإحصائي.

ويتضح من المقارنة أن إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية في الصناعة بشكل عام ترتفع في فلسطين عنها في الأردن، وهذا يتفق مع المقارنة التي تمت في الجزء الخاص بالكهرباء، حيث إنتاجية الكهرباء في فلسطين هي أكثر من ضعف إنتاجيتها في الأردن. وبحسب مؤشر كفاءة الاستخدام، فإن تكلفة استخدام البنية التحتية لإنتاج دولار واحد في الصناعة الفلسطينية تعادل ثلث ما هي عليه في الأردن. إلا أن هذه النسب تختلف من صناعة إلى أخرى، فترتفع في الأردن (فروق صغيرة) في صناعة التعدين واستغلال المحاجر، والمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنسوجات، والخشب، والمعادن، الآلات، والمركبات المقطورة.

8- تقييم البنية التحتية من وجهة نظر المؤسسات الصناعية الفلسطينية

تم تقصي رأي القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال استمارة تم توزيعها على إحدى عشرة مؤسسة صناعية تصديرية في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة على نشاطات صناعية مختلفة، ومقابلة بعضهم حسب قدرة الوصول إليهم. وتوزعت هذه المؤسسات على الأراضي الفلسطينية على النحو التالي: مؤسستان في شمال غزة، وأربع مؤسسات في محافظة غزة، ومؤسستان في كل من بيت لحم ورام الله، ومؤسسة في الخليل. كما توزعت حسب الأنشطة الاقتصادية كما يلي: واحدة في التصنيع الغذائي، وأربع في صناعة الحجر والرخام، وأربع في صناعة الأثاث، وواحدة في إنتاج الخضار وتوزيعها.

ويعكس الجزء الأول رأي المؤسسات الفلسطينية حول جودة خدمات البنية التحتية التي تستخدمها، والجزء الثاني يعكس رأيها حول سعرها وأثرها على تنافسيتها.

8-1 جودة خدمات البنية التحتية

لم يكن بالإمكان قياس نوعية خدمات البنية التحتية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية بالنسبة للمؤسسات الصناعية من خلال البيانات التي يوفرها مسح الصناعة الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا من خلال البيانات التي توفرها الجهات المزودة لهذه الخدمات. لذلك، تم التوجه إلى المؤسسات الصناعية مباشرةً والإجابة عن بعض المؤشرات التي تعكس جودة هذه الخدمات، وهي: النوعية، القدرة في الوصول إليها، وفرتها، انتظامها. وفيما يلي تقييم المؤسسات على كل مؤشر.

8-1-1 نوعية البنية التحتية

أبدت المؤسسات بشكل عام رضا عن خدمات البنية التحتية المتوفرة في المدن مثل رام الله والخليل وغيرها، إلا أن هناك مؤسسات لها فروع في مناطق ريفية عكست عدم رضا عن ضعف خدمات البنية التحتية هناك؛ مثل الكهرباء، والإنترنت، والطرق، والمياه والصرف الصحي، والاتصالات الفلسطينية المتنقلة، حيث تعتمد هذه المؤسسات في المناطق الريفية على تصريف مخلفاتها عبر الحفر الامتصاصية، وتعاني من سوء جودة المياه بسبب ارتفاع نسبة الكلور فيها وانقطاعها في حالات عديدة، بالإضافة إلى عدم توفر خدمات الإنترنت (ADSL)، ما يضطرها إلى مد كوابل خاصة وعلى نفقتها، أو اللجوء إلى خدمات الإنترنت اللاسلكية التي يتم تزويدها من الشركات الإسرائيلية. والأهم من هذا هو سوء الطرقات الموجودة في المناطق الريفية، أو الطرق الالتفافية التي تضطر هذه الشركات استخدامها بسبب الحواجز الإسرائيلية للوصول إلى الأسواق الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية.

وبناءً على المسح، فقد أبدت المؤسسات تذمرها من نوعية خدمات الإنترنت الإسرائيلية، ومن نوعية المياه المتوفرة، وخدمات التمويل، وخدمات التخليص من الموانئ الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن رضا المؤسسات الفلسطينية التي تم استجوابها عن نوعية خدمات شركة الاتصالات الفلسطينية المحمولة (جوال) كان أفضل من خدمات الشركات الإسرائيلية؛ مثل سيلكوم، وأورانج، وموتورولا. إلا أن وسائل النقل الإسرائيلية كانت أفضل من الفلسطينية من وجهة نظرهم، ويعود ذلك إلى التسهيلات الممنوحة لحاملي الهوية الإسرائيلية على الطرق الفلسطينية، وحرية الحركة من وإلى السوق الإسرائيلية، الشيء غير المتوفر لوسائل النقل الفلسطينية إلا من خلال تصاريح تصدرها السلطات الإسرائيلية التي يصعب الحصول عليها في أغلب الأحيان.

8-1-2 قدرة المؤسسات على الوصول إلى البنية التحتية

يقيس هذا المؤشر مدى سهولة وصول المؤسسات الصناعية إلى مصدر تزويد خدمات البنية التحتية؛ سواء بسبب الموقع الجغرافي أم بسبب الإجراءات الإدارية. وبحسب وجهة نظر المؤسسات الصناعية، فإنه تبين عدم رضا عن قدرة هذه المؤسسات في

الوصول إلى خدمات البنية التحتية الإسرائيلية (بغض النظر عن الموقف السياسي أو الاقتصادي من ذلك)، وعدم رضا عن خدمات الصرف الصحي، بسبب تمركزها في المدن الفلسطينية، وعدم توفرها في المناطق الريفية، وعن خدمات التمويل من البنوك، التي قد تعود إلى تعقيدات الإجراءات الإدارية، وعن خدمات التخليص. في المقابل، فقد أبدت المؤسسات الفلسطينية ارتياحاً من شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة والمحمولة لتوفر مراكز خدمات للجمهور في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، وسهولة التواصل مع الشركتين لتوفر خدمات العناية بالزبائن من خلال الاتصال فقط، ولا يلزم في أغلب الأحيان الوصول إلى مراكز الخدمات، الأمر غير المتوفر لشركات الاتصال الإسرائيلية المحمولة.

8-1-3 وفرة خدمات البنية التحتية

يعكس هذا المؤشر مدى تلبية خدمات البنية التحتية لحاجة المؤسسة. فإذا لم تلبِّ جميع حاجة المؤسسة فإن هناك ضعفاً في وفرة هذه الخدمة أو كفايتها. وعكست المؤسسات الصناعية عدم رضاها عن وفرة خدمات الإنترنت الإسرائيلية، وعن خدمات الاتصالات الإسرائيلية المحمولة، التي تأتي لصالح شركات الاتصالات الفلسطينية، وعدم رضا عن وفرة المياه، وعن وفرة خدمات النقل الفلسطينية، وخدمات التمويل.

8-1-4 انتظام خدمات البنية التحتية

يقيس هذا المؤشر انتظام الحصول على الخدمة طوال فترة عمل المؤسسة دون انقطاع، ويتضح عدم رضا المؤسسات الصناعية من خدمات الإنترنت الإسرائيلية، وخدمات الكهرباء من شركة القدس، وخدمات المياه، والصرف الصحي، وخدمات النقل الفلسطينية، وخدمات التمويل.

8-1-5 التقييم العام لخدمات البنية التحتية

تم استقصاء آراء المؤسسات الصناعية الفلسطينية عن خدمات البنية التحتية بشكل عام. وتبين وجود رضا عام عن خدمات الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وخدمات الإنترنت من

شركة حضارة، وخدمات التأمين، والبريد العادي والمستعجل. وأبدت هذه الشركات أيضاً رضاً عن خدمات الاتصالات الفلسطينية المتنقلة في المدن والتجمعات الفلسطينية الكبيرة، إلا أنها تحفظت على ضعف جودة التغطية على الطرقات التي تهم هذه المؤسسات لغرض متابعة حركة بضائعها. وفي الوقت نفسه، أبدت عدم رضا عن خدمات المياه، والصرف الصحي، وخدمات التمويل، وخدمات الإنترنت الإسرائيلية.

8-2 أسعار خدمات البنية التحتية

على الرغم من جودة بعض خدمات البنية التحتية، فقد تكون أسعارها عالية بالنسبة لوضع المؤسسات الصناعية الفلسطينية. لذلك، تم تقصي رأي المؤسسات حول أسعار هذه الخدمات، وتبين أن أسعار شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وأسعار شركة الاتصالات الإسرائيلية المحمولة عالية. في المقابل، ترى هذه المؤسسات أن شركة الاتصالات الفلسطينية المحمولة (جوال) توفر مجموعة من البرامج التي تتناسب مع احتياجات هذه المؤسسات وبأسعار مقبولة.

كما تعكس هذه المؤسسات عدم رضاها عن أسعار خدمات النقل الإسرائيلية التي قد تصل إلى ضعف أسعار خدمات النقل الفلسطينية، وأسعار شركة الكهرباء القطرية (لا يعني هذا ارتفاع أسعار شركة الكهرباء القطرية نسبياً مع شركة كهرباء القدس، وإنما يرتبط ذلك مع القدرة المالية للمؤسسات الفلسطينية التي تقل نسبياً في محافظات الشمال وفي قطاع غزة)، وأسعار الكهرباء باستخدام مولدات الكهرباء الخاصة، وأسعار التأمين، والتمويل، والتخليص. في المقابل، ترى المؤسسات الصناعية الفلسطينية، أن أسعار المياه، والصرف الصحي، والبريد العادي، مقبولة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع تكلفة النقل من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. فقد أشارت إحدى الشركات إلى أنها تتكلف حالياً على "الكونتينر" الواحد من الضفة إلى القطاع حوالي 1300 دولار أمريكي. في المقابل، فإن تكلفة "الكونتينر" من الصين إلى الضفة حوالي ألف دولار أمريكي. وهذا يعود إلى تعقيدات الإجراءات الإسرائيلية وفرض الجمارك على حدود غزة.

8-2-1 أثر أسعار خدمات البنية التحتية على تنافسية المؤسسات الصناعية

تم استقصاء آراء المؤسسات الصناعية الفلسطينية حول أثر أسعار خدمات البنية التحتية التي يستخدمونها على تنافسيتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من قبول المؤسسات لأسعار بعض الخدمات، فإنها ترى أنها معيقة نسبياً لتنافسيتهم، ويعود ذلك إلى نسبة استخدامهم لهذه الخدمات.

وتشير آراء هذه المؤسسات إلى أن أسعار خدمات كل من شركة الاتصالات الفلسطينية الثابتة، وشركة كهرباء القدس، وشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وكهرباء المولدات الخاصة معيقة لتنافسيتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة استخدام المؤسسات الصناعية لخدمات الكهرباء عالية نسبياً، بالإضافة إلى ارتفاع أهميتها بالنسبة لهذه المؤسسات، لذلك فإنها حساسة لسعر الكهرباء على تنافسيتها. كما ترى أيضاً أن خدمات النقل الإسرائيلية، وخدمات التأمين، والتمويل معيقة لتنافسيتها. في المقابل، فإنها أبدت رضاً عام عن أسعار خدمات شركة جوال والإنترنت من شركة حضارة، وقالت أنها محفزة لتنافسيتها.

9- النتائج والتوصيات

9-1 النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي نذكرها في النقاط التالية:

- تدني معدل انتشار الهاتف الثابت والمحمول الفلسطيني مقارنةً مع الدول العربية وإسرائيل.
- تدني معدل انتشار الإنترنت في الأراضي الفلسطينية مقارنةً مع الدول العربية وإسرائيل.
- تدني كثافة المركبات وشبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية مقارنةً مع الدول العربية وإسرائيل.
- هناك فروق في نوعية خدمات البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية.
- تدني نوعية الطرق، وبخاصة داخل المدن وفي المناطق الريفية، واضطرار المركبات الخاصة بالمؤسسات الصناعية إلى سلوك طرق التفافية وترابية بسبب الحواجز الإسرائيلية.
- ضعف تغطية شبكة الاتصالات المحمولة الفلسطينية على الطرقات، الأمر الذي يعيق متابعة المؤسسات الصناعية لحركة بضائعها.
- إجراءات التخليص على الموانئ الإسرائيلية يغلب عليها الإجراءات الأمنية المعقدة، وعدم السماح لحملة الهوية الفلسطينية بالقيام بإجراءات التخليص، حتى فلسطينيي الداخل لا يتمتعون بالمزايا التي يحصل عليها الإسرائيلي اليهودي، الأمر الذي يتيح له الفرصة لاستغلال المؤسسات الفلسطينية وفرض السعر الذي يريد.
- أشارت بعض المؤسسات الصناعية إلى أن أسعار بعض خدمات البنية التحتية معيقة لتنافسيتها، إلا أن أثر تكلفة استخدام البنية التحتية على إجمالي التكاليف كان ضعيفاً باستثناء بعض الصناعات مثل التعدين، واستغلال المحاجر، وجمع المياه

وتنقيتها وتوزيعها، وإعادة تصنيع المخلفات، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، والمركبات. وتأتي نوعية البنية التحتية قبل تكلفتها من حيث أثرها على التنافسية.

- ✧ حساسية تكاليف الإنتاج في الصناعة الفلسطينية لتكاليف خدمات البنية التحتية لا تتعدى 9%، إلا أنها ترتفع في صناعة معدات الراديو والتلفزيون، وصناعة منتجات التبغ. ولا يعني أن 9% هي نسبة قليلة في موازين التنافسية العالمية، وتشير هذه النسبة إلى أن المؤسسات الصناعية الفلسطينية يمكن أن تصنع وفورات في تكاليف الإنتاج تصل في المتوسط إلى 9% إذا ما تم تقليل تكلفة استخدام البنية التحتية.
- ✧ دراسة هيكل تكاليف الصناعة تساعد في تحديد مساهمة تكاليف البنية من إجمالي التكاليف، وبالتالي دورها في المنافسة السعرية. لكن، لا يمكن قياس تأثيرها على التنافسية النوعية؛ أي أنه لقياس أثر تحسن نوعية البنية التحتية المتوفرة في السوق الفلسطينية على تنافسية القطاع الصناعي النوعية، فإن ذلك يحتاج إلى دراسة تفصيلية أخرى وبمنهجية مختلفة.

9-2 التوصيات

تستند توصيات الدراسة بشكل رئيس إلى المقابلات ونتائج المسح الذي تم مع المؤسسات الصناعية الفلسطينية، وتتلخص هذه التوصيات التي تساعد في تعزيز تنافسية القطاع الصناعي في النقاط التالية (حتى وإن تعذر تطبيقها في الوقت الحالي لعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني):

- ✧ أولى هذه التوصيات وأهمها هو تعبيد الطرق الالتفافية والريفية غير المؤهلة التي أصبحت في كثير من الأحيان خط سير المركبات التجارية بدلاً من الطرق الرئيسة بسبب الحواجز الإسرائيلية، إضافةً إلى إعادة تأهيل الطرق الموجودة داخل المدن التي تعاني من كثرة الحفر، وعدم أهليتها لتصريف الفائض من مياه الأمطار في الشتاء.

- إلغاء أو تخفيف الرسوم والجمارك على المركبات الجديدة، وبخاصة التجارية منها، مثل ثلاجات التبريد، لأنها تساعد في الحفاظ على نوعية المنتجات لفترات طويلة.
- تكثيف كل الجهود السياسية لإيجاد بديل عن الطرف الإسرائيلي في موضوع المشتقات النفطية، مثل الأردن أو مصر، واللتين تتوفر لديهما بتكلفة أقل بكثير من تلك المستوردة من الجانب الإسرائيلي، وبنوعية أفضل.
- تكثيف العمل السياسي لإزالة الحواجز الإسرائيلية على الطرق الرئيسة بين المدن أو تخفيف حدتها، لما لذلك من أثر على تكلفة النقل وفترته.
- ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنت السريع، وبخاصة المناطق التي تتوفر فيها مؤسسات صناعية، مثل مناطق قلقيلية وطولكرم.
- تزويد المناطق الريفية بشبكة الصرف الصحي، وإنشاء محطات تكرير لمخلفات الصرف الصحي.
- تزويد جميع المناطق الفلسطينية بنظام تنقية عالي الجودة للمياه الجوفية، بدلاً من استخدام الكلور.
- توفير الكهرباء للمؤسسات الصناعية بتكلفة أقل، وبخاصة للمؤسسات الصناعية الكبيرة التي ترتفع فيها نسبة استخدام الكهرباء في الإنتاج.
- الضغط على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية لتقليل كلفة القروض المخصصة للقطاع الصناعي.
- استنفاذ كل الجهود السياسية لدفع الطرف الإسرائيلي إلى السماح بإدخال المعدات اللازمة لتطوير شبكة الاتصالات المحمولة، والسماح بوضعها في مناطق (C)، بالإضافة إلى زيادة عدد الترددات.
- العمل، وبأسرع وقت، لإنشاء ميناء غزة، وليكن مستقلاً عن أي تدخلات إسرائيلية في حركته، للتخلص من الإجراءات الإسرائيلية على المعابر.
- العمل على توفير خدمة الكهرباء بانتظام ودون انقطاع، وصيانة شبكات الكهرباء في المناطق الريفية.

المراجـــــــــــع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات تكنولوجيات المعلومات والاتـصالات فـي الأراضي الفلسطينية، 2007.

ـــــــــــــ، مسح البيئة المنزلي، 2005.

الصادق، علي. **المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين**، صندوق النقد العربي، 1999.

المؤدب، الراضي. **خطط وسياسات تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد التونـسي**، صـندوق النقد العربي، 1999.

المعهد العربي للتخطيط. تقرير التنافسية العربية.

براون، وارد. و فيديلينو، أناليزا. و نشاشيبي، كريم. **أداء الصادرات والقدرة التنافـسية فـي البلدان العربية**، صندوق النقد العربي. 1999.

زغلول، إسماعيل. والهزايمة، محمد. **سياسات وخطط تطوير القـدرة التنافـسية للاقتـصاد الأردني**، صندوق النقد العربي، 1999.

سلطة المياه الفلسطينية. حجم الموارد المائية المتجددة في الضفة الغربية وقطاع غـزة خـلال موسم الأمطار 2004-2005، 2005.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001. مكحول، باسـم. **إسـتراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة فـي المـديين القصير والطويل**.

ـــــــــــــ، 1996. مكحول، باسم. **القدرة التنافـسية للـصناعة الفلـسطينية مقارنـةً بالصناعة الأردنية**..

ـــــــــــــ، 2004. مكحول، باسم. **هيكل التكاليف واقتصاديات الحجـم فـي الـصناعة الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية**.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (أوتشا)، 2006.

نصر، محمد. "التنافسية في عصر العولمة"، مجلة **رجل الأعمال الفلـسطيني**. العـدد الـسابع عشر، 2007.

وزارة التخطيط الأردنية. **التنافسية وتجربة الأردن**، 2000.

Garbaugh, Robert. International Economics. Fifth edition. South-Western College Publishing Co.

World Bank. Infrastructure assessment in West Bank and Gaza strip. 2004.

World Economic Forum. The Global Competitiveness Report. 1999.

الملحق الإحصائـــــي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: استهلاك الكهرباء في القطاع الصناعي لمجموعة من الدول العربية والأجنبية، ونصيب المؤسسة الصناعية الواحدة من الكهرباء، وإنتاجية الطاقة الكهربائية للعام 2004 59

جدول 2: بيانات كل من شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) وشركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال) للعام 2006 60

جدول 3: عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول في جميع الدول العربية وإسرائيل للعام 2005 61

جدول 4: عدد مستخدمي الإنترنت ومالكي أجهزة كمبيوتر لجميع الدول العربية وإسرائيل للعام 2005 62

جدول 5: كثافة المركبات المرخصة وشبكة الطرق لمجموعة من الدول للعام 2005 63

جدول 6: التوزيع النسبي لتكاليف الإنتاج الكلية للصناعة الفلسطينية للعام 2005 64

جدول 8: إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية وكفاءة استخدامها في كل من الأراضي الفلسطينية والأردن للعام 2005 68

جدول 9: أسماء المؤسسات الصناعية التي تم مسحها في الدراسة 70

جدول 1: استهلاك الكهرباء في القطاع الصناعي لمجموعة من الدول العربية والأجنبية، ونصيب المؤسسة الصناعية الواحدة من الكهرباء، وإنتاجية الطاقة الكهربائية للعام 2004 (جيجا واط/ساعة)

الدولة	السنة*	الكهرباء (جيجا واط/ساعة)	نصيب المؤسسة من الكهرباء	إنتاجية الجيجا واط الواحدة (دولار)**	مقارنة إنتاجية الكهرباء مع فلسطين***
بلجيكا	2001	3471	0.09	661	0.84
الجمهورية التشيكية	2003	1922	0.01	659	0.84
الدانمرك	2003	862	0.05	1832	2.32
ألمانيا	2003	20107	0.1	1139	1.44
استونيا	2004	184	0.04	513	0.65
أسبانيا	2003	8730	0.04	735	0.93
فرنسا	2003	11520	0.04	904	1.15
إيطاليا	2003	12399	0.02	953	1.21
قبرص	2004	44	0.01	1847	2.34
ليتوانيا	2004	236	0.03	935	1.18
مالطا	2004	47	0.02	700	0.89
هولندا	2003	3556	0.08	1065	1.35
أستراليا	2003	2032	0.07	1068	1.35
بولندا	2002	3648	0.02	666	0.84
سلوفينيا	2003	581	0.03	537	0.68
سلوفاكيا	2003	922	0.14	479	0.61
فنلندا	2002	3966	0.15	405	0.51
السويد	2002	4918	0.09	549	0.70
إسرائيل	2003	880	0.11	802	1.02
الأردن	2004	229	0.01	373	0.47
المغرب	2004	327	0.04	1256	1.59
الضفة الغربية وقطاع غزة	2005	307.2	0.03	789	1.00

المصدر: بانوراما الاتحاد الأوروبي. الإحصاءات الأوروبية المتوسطة. 2006
اليونيدو. الكتاب السنوي الدولي للإحصاءات الصناعية، 2007.

* سنة البيانات المتوفرة عن عدد المؤسسات.

** حسبت عن طريق قسمة القيمة المضافة السنوية لكل دولة على الاستهلاك السنوي (استهلاك الكهرباء لكل ساعة، مضروب بثماني ساعات عمل يومية، مضروبة بستة وعشرين يوم عمل شهرياً، مضروبة باثني عشر شهراً بالسنة).

*** حسبت عن طريق قسمة إنتاجية الكهرباء في كل دولة على إنتاجية الكهرباء في فلسطين.

جدول 2: بيانات كل من شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)
وشركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال) للعام 2006

شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال)		شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)	
821,000	إجمالي عدد المشتركين في كل من نظام الفاتورة والدفع المسبق	269,590	عدد خطوط الهاتف (منزلي)
91,000	عدد المشتركين في نظام الفاتورة	42,536	عدد خطوط الهاتف الثابتة (التجاري).
730,000	عدد المشتركين في نظام الدفع المسبق	129	تكلفة تركيب خط الهاتف المنزلي (شاملة ضريبة القيمة المضافة)
112,226,755	مدة المكالمات بالدقائق إلى هاتف خليوي فلسطيني	249	تكلفة تركيب خط الهاتف التجاري (شاملة ضريبة القيمة المضافة)
22,648,876	مدة المكالمات المحلية إلى هاتف خليوي إسرائيلي	1.0	سعر الساعة الواحدة محلياً لخدمة الاتصال الثابت (شيكل)
14,609,959	مدة المكالمات بالدقائق إلى إسرائيل	2.021	متوسط سعر الدقيقة الواحدة للاتصال الدولي (شيكل)
120	حجم الاستثمار في شبكة الاتصال الخليوي (مليون دولار)	42.122	عدد الدقائق الصادرة إلى بيزك (مليون دقيقة)
		44.396	عدد الدقائق الواردة من بيزك (مليون دقيقة)
		20.4	سعر ساعة الاتصال الواحدة إلى شبكة الاتصالات الإسرائيلية (بيزك) وقت الذروة (شيكل)
		10.2	سعر ساعة الاتصال الواحدة إلى شبكة الاتصالات الإسرائيلية (بيزك) وقت التخفيض (شيكل)
		173	عدد المقاسم الرئيسة والفرعية
		443,983	السعة المجهزة الكلية للمقاسم
		545	عدد التجمعات الموصولة بشبكة الاتصالات الفلسطينية

المصدر: شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، 2006.

شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال)، 2006.

جدول 3: عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول في عدد من الدول للعام 2005

الدولة	عدد خطوط الهاتف الثابت	عدد خطوط الهاتف المحمول	عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 أسرة
البحرين	196,500	816,000	111.1	166.7
إيران	18,986,000	8,525,000	12.0	142.9
العراق	992,416	4,572,300	15.9	32.3
إسرائيل	2,962,000	7,849,000	111.1	166.7
الأردن	628,000	3,137,000	52.6	62.5
الكويت	510,300	2,379,800	76.9	100.0
لبنان	990,000	1,006,200	27.8	125.0
عمان	250,342	1,333,225	47.6	66.7
قطر	205,400	675,400	83.3	200.0
السعودية	3,800,000	13,511,800	55.6	100.0
سوريا	2,903,000	2,768,700	14.9	83.3
الإمارات العربية المتحدة	1,237,000	4,534,000	100.0	1000.0
اليمن	901,400	2,051,300	10.0	31.3
الجزائر	2,199,600	13,662,000	41.7	40.0
مصر	10,400,000	14,045,000	18.9	83.3
ليبيا	750,000	562,500	10.0	76.9
المغرب	1,341,200	12,357,700	38.5	25.0
السودان	1,028,900	1,754,300	5.0	17.9
تونس	1,241,000	5,501,700	55.6	71.4
الضفة الغربية وقطاع غزة*	312,126	821,000	40.0	47.6

المصدر: شركة بول بودي للاتصالات،[1] 2005.

* شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، 2006.

شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال)، 2006.

[1] Lewis, Tine. Telecoms, Mobile and Broadband in the middle east. Paul Budde Communication Pty Ltd. Buddecomm Report. 2006.
Lange, Peter. Telecoms, Mobile and Broadband in Africa. Paul Budde Communication Pty Ltd. Buddecomm Report. 2006.

جدول 4: عدد مستخدمي الإنترنت ومالكي أجهزة كمبيوتر
لعدد من الدول للعام 2005

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت (ألف شخص)	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص	عدد مالكي الكمبيوتر الشخصي	عدد مالكي الكمبيوتر الشخصي لكل 100 شخص
البحرين	155.0	21.33	121	16.90
إيران	7000	10.07	7347	10.53
العراق	36.0	0.14	–	–
إسرائيل	1685.9	24.43	5037	73.40
الأردن	629.5	11.22	300	5.34
الكويت	700.0	26.05	600	22.33
لبنان	700.0	19.57	409	11.45
عمان	285.0	11.10	118	4.66
قطر	219.0	28.16	133	17.88
السعودية	1586.0	6.62	8476	35.39
سوريا	1100	5.78	800	4.20
الإمارات العربية المتحدة	1397.2	31.08	850	19.84
اليمن	180	0.87	300	1.45
الجزائر	1920.0	5.83	350	1.06
مصر	5000.0	6.75	2700	3.65
ليبيا	205	3.62	–	–
المغرب	4600	15.18	745	2.46
السودان	2800	7.98	3250	9.26
تونس	953.8	9.46	568	5.63
الضفة الغربية وقطاع غزة*	243	6.56	169	4.59

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2005.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، 2005.

جدول 5: كثافة المركبات المرخصة وشبكة الطرق
لمجموعة من الدول للعام 2005

الدولة	كثافة المركبات (عدد المركبات/1000 فرد)	كثافة شبكة الطرق (كم/1000 كم2)
بلجيكا	534	4875
تشيك	419	1613
استونيا	416	1228
أسبانيا	577	305
فرنسا	581	1791
أيرلندا	464	1380
قبرص	633	2070
لاتفيا	349	914
ليتوانيا	425	1208
المجر	323	1722
هولندا	551	3149
أستراليا	-	1258
بولندا	381	1214
سلوفاكيا	187	1873
فنلندا	264	356
السويد	303	305
بريطانيا	93	313
مصر	50	79
إسرائيل	292	851
الأردن	112	85
لبنان	-	-
تونس	109	270
الضفة الغربية وقطاع غزة	*37	46

المصدر: بانوراما الاتحاد الأوروبي. الإحصاءات الأوروبية المتوسطة، 2006.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح النقل والاتصالات، 2005.

جدول 6: التوزيع النسبي لتكاليف الإنتاج الكلية للصناعة الفلسطينية للعام 2005 (%)

ISIC	النشاط الاقتصادي	تكلفة العمل	التالف والمفقود	مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية	تكلفة رأس المال	الرسوم والضرائب	المجموع	تشكل تكلفة البنية التحتية منها*
14	التعدين واستغلال المحاجر	24.3	0.00	66.7	4.8	3.9	100	37.3
15	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	8.5	0.00	81.9	7.7	1.5	100	7.0
16	صنع منتجات التبغ	5.2	0.00	87.4	2.2	5.1	100	2.6
17	صنع المنسوجات	16.0	0.00	75.5	5.9	2.3	100	6.7
18	صنع الملابس	56.4	0.50	35.0	2.9	4.7	100	9.3
19	دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	19.9	0.00	71.5	4.4	4.0	100	4.6
20	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	14.4	0.00	79.3	3.5	2.8	100	6.8
21	صنع الورق ومنتجات الورق	13.9	0.00	71.3	7.7	6.7	100	3.7
22	الطباعة والنشر+	13.6	0.00	77.9	4.4	2.6	100	5.8
23	صنع المنتجات النفطية المكررة						100	
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	19.8	0.00	71.2	5.2	3.4	100	4.0
25	صنع منتجات المطاط واللدائن	2.8	0.00	95.4	0.9	0.9	100	3.6
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	12.5	0.00	80.3	4.4	2.6	100	12.6
27	صنع الفلزات القاعدية	16.5	0.00	72.3	8.6	2.5	100	7.5
28	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	8.3	0.00	86.8	3.3	1.2	100	5.3
29	صنع الآلات والمعدات الأخرى	18.2	0.00	72.3	6.2	3.2	100	10.0
31	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	19.8	0.00	72.2	5.1	2.8	100	9.4
32	صنع معدات الراديو والتلفزيون	10.6	0.00	80.6	7.6	0.8	100	4.3
33	صنع الأجهزة الطبية	33.0	0.00	59.3	5.5	1.5	100	7.0

ISIC	النشاط الاقتصادي	تكلفة العمل	التالف والمفقود	مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية	تكلفة رأس المال	الرسوم والضرائب	المجموع	تشكل تكلفة البنية التحتية منها*
34	صنع المركبات والمركبات المقطورة+	20.7	0.00	74.2	2.4	2.8	100	11.0
35	صنع معدات النقل الأخرى						100	
36	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى+	15.0	0.00	80.4	3.1	1.5	100	5.4
37	إعادة تصنيع المخلفات	24.3	0.00	68.0	4.5	1.8	100	13.2
40	إمدادات الكهرباء	22.1	0.00	50.2	15.5	8.0	100	1.2
41	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها	30.4	0.00	49.0	11.3	0.5	100	37.3
	المتوسط	**13.8**	**0.02**	**78.9**	**4.9**	**2.3**	100	**8.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الصناعة، 2005.

* تكاليف البنية التحتية هي جزء من تكاليف مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية.

جدول 7: التوزيع النسبي لمكونات تكلفة البنية التحتية الفلسطينية للعام 2005 (%)

ISIC	النشاط الاقتصادي	الماء	الكهرباء	الوقود والمحروقات	نقل ركاب	نقل بضائع	بريد وهاتف وفاكس	المجموع
14	التعدين واستغلال المحاجر	1.9	11.1	81.1	0.1	4.9	1.0	100
15	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	5.1	27.8	47.2	0.9	14.4	4.6	100
16	صنع منتجات التبغ	13.3	31.6	7.1	0.1	24.7	23.2	100
17	صنع المنسوجات	8.2	45.0	17.6	1.0	15.4	12.8	100
18	صنع الملابس	2.8	29.8	28.6	7.2	20.9	10.6	100
19	دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	3.1	30.1	39.0	4.3	13.8	9.8	100
20	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	4.3	29.4	34.1	0.4	21.5	10.3	100
21	صنع الورق ومنتجات الورق	1.0	27.1	37.6	3.1	19.6	11.7	100
22	الطباعة والنشر+	3.1	31.9	35.8	1.4	11.1	16.7	100
23	صنع المنتجات النفطية المكررة							
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	4.7	26.4	30.7	3.6	24.3	10.3	100
25	صنع منتجات المطاط واللدائن	0.9	69.4	21.3	0.0	5.0	3.4	100
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	5.1	22.4	56.7	0.2	12.0	3.7	100
27	صنع الفلزات القاعدية	2.1	22.4	54.0	0.7	12.3	8.7	100
28	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	4.6	27.3	49.4	4.5	2.1	12.1	100
29	صنع الآلات والمعدات الأخرى	4.5	33.6	39.2	0.5	10.2	12.1	100
31	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	2.4	23.4	33.4	2.4	25.2	13.2	100
32	صنع معدات الراديو والتلفزيون	1.9	17.1	16.3	0.6	20.6	43.5	100
33	صنع الأجهزة الطبية	7.9	33.5	12.2	0.6	19.9	25.9	100
34	صنع المركبات والمركبات	5.7	32.1	32.1	0.0	16.4	13.7	100

ISIC	النشاط الاقتصادي	الماء	الكهرباء	الوقود والمحروقات	نقل ركاب	نقل بضائع	بريد وهاتف وفاكس	المجموع
	المقطورة+							
35	صنع معدات النقل الأخرى							
36	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى+	3.9	33.8	21.0	1.6	25.6	14.0	100
37	إعادة تصنيع المخلفات	6.4	36.1	39.9	4.5	5.9	7.2	100
40	إمدادات الكهرباء	3.1	6.3	62.5	0.5	2.5	25.1	100
41	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها	3.7	44.2	49.6	0.5	0.0	2.0	100
	المتوسط	**4.2**	**27.9**	**49.1**	**1.1**	**11.8**	**5.7**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الصناعة، 2005.

جدول 8: إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية وكفاءة استخدامها في كل من الأراضي الفلسطينية والأردن للعام 2005 (القيمة بالدولار الأمريكي)

ISIC	النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية		الأردن	
		إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية	كفاءة استخدام البنية التحتية	إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية	كفاءة استخدام البنية التحتية
14	التعدين واستغلال المحاجر	2.33	0.43	3.2	0.31
15	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	5.04	0.20	6.3	0.16
16	صنع منتجات التبغ	75.93	0.01	128.1	0.01
17	صنع المنسوجات	7.44	0.13	9.0	0.11
18	صنع الملابس	10.29	0.10	0.6	1.58
19	دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	20.30	0.05	14.4	0.07
20	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	8.93	0.11	39.0	0.03
21	صنع الورق ومنتجات الورق	15.38	0.06	6.0	0.17
22	الطباعة والنشر+	6.80	0.15	24.5	0.04
23	صنع المنتجات النفطية المكررة			4.8	0.21
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	17.99	0.06	1.2	0.86
25	صنع منتجات المطاط واللدائن	3.82	0.26	0.5	2.01
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	3.87	0.26	3.1	0.32
27	صنع الفلزات القاعدية	9.05	0.11	8.6	0.12
28	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	7.38	0.14	9.8	0.10
29	صنع الآلات والمعدات الأخرى	8.14	0.12	11.5	0.09
31	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	5.81	0.17	19.5	0.05
32	صنع معدات الراديو والتلفزيون	5.92	0.17		
33	صنع الأجهزة الطبية	10.41	0.10	7.9	0.13

ISIC	النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية		الأردن	
		إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية	كفاءة استخدام البنية التحتية	إنتاجية الدولار المنفق على البنية التحتية	كفاءة استخدام البنية التحتية
34	صنع المركبات والمركبات المقطورة+	6.41	0.16	12.6	0.08
35	صنع معدات النقل الأخرى			22.5	0.04
36	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى+	11.91	0.08	13.0	0.08
37	إعادة تصنيع المخلفات	13.76	0.07		
40	إمدادات الكهرباء	190.11	0.01	0.7	1.40
41	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها	3.19	0.31		
	المتوسط	**6.48**	**0.15**	**3.8**	**0.26**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الصناعة، 2005.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. مسح الصناعة، 2005.

جدول 9: أسماء المؤسسات الصناعية التي تم مسحها في الدراسة

اسم المؤسسة	هاتف	فاكس	المنطقة	النشاط الصناعي
مؤسسة العايدي للأثاث	2805095	2805095	غزة	صناعة الأثاث
شركة نصار للاستثمارات	2744061	2741502	بيت لحم	حجارة ورخام
منجرة محسن يوسف السرحي	2808128	2808128	غزة	صناعة الأثاث
شركة عمصي إخوان	2803353	2455050	غزة	صناعة الأثاث
شركة سنقرط للمنتوجات الغذائية	2955701	2955702	رام الله	تصنيع مواد غذائية
شركة دخان ومقالع بني نعيم	2218821	2218822	الخليل	حجارة ورخام
شركة الحلايتة للرخام	2745757	2747805	بيت لحم	حجارة ورخام
جنيفا للتجارة والمقاولات العامة	2966888		رام الله	رخام وجرانيت
شركة عالم الموبيليات	2807419	2845558	غزة	صناعة الأثاث
جمعية غزة التعاونية الزراعية لإنتاج وتسويق الخضار	2478630	2478640	شمال غزة	إنتاج الخضار وتسويقها
الجمعية التعاونية الزراعية لمزارعي التوت الأرضي	2478155	2490708	شمال غزة	إنتاج الخضار وتسويقها

ملحق استمارة استطلاع
آراء الشركات الصناعية المصدرة

الجزء الأول: تعريف بالشركة

اسم الشركة:	المحافظة:
التصنيف السلعي لإنتاج الشركة:	رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني:	أكبر الأسواق المستهدفة:
نسبة المصدر إلى إجمالي الإنتاج:	

الجزء الثاني: استخدامات البنية التحتية وأهميتها

ما هي خدمات البنية التحتية التي تستخدمها الشركة، سواء فلسطينية أم إسرائيلية؟ الرجاء الإشارة بـــ √ أمـــام الخدمة التي تستخدمها الشركة. وما هي نسبة تكلفة استخدامها من إجمـــالي تكـــاليف التأســـيس والتـــشغيل. والإشارة إلى أهمية الخدمة بالنسبة للشركة حسب الترتيب التالي: (3): مهم جداً، (2): مهم نوعاً ما، (1):غير مهم على الإطلاق.

الخدمة	الاستخدام	تكلفة التركيب (التأسيس) ($)	نسبة تكلفة تركيب الخدمة من إجمالي تكاليف التأسيس (%)	نسبة تكلفة استخدام الخدمة من إجمالي تكاليف التشغيل (%)	الأهمية
الاتصالات الثابتة					(1) (2) (3)
الاتصالات المحمولة من شركة جوال					(1) (2) (3)
الاتصالات المحمولة من الشركات الإسرائيلية					(1) (2) (3)
الإنترنت (ADSL) من شركة حضارة					(1) (2) (3)
الإنترنت من الشركات الإسرائيلية					(1) (2) (3)

الخدمة	الاستخدام	تكلفة التركيب (التأسيس) ($)	نسبة تكلفة تركيب الخدمة من إجمالي تكاليف التأسيس (%)	نسبة تكلفة استخدام الخدمة من إجمالي تكاليف التشغيل (%)	الأهمية
الكهرباء من شركة كهرباء القدس					(1) (2) (3)
الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية					(1) (2) (3)
الكهرباء باستخدام مولدات كهرباء خاصة					(1) (2) (3)
المياه					(1) (2) (3)
الصرف الصحي					(1) (2) (3)
النقل والمواصلات محلياً باستخدام وسائل نقل فلسطينية					(1) (2) (3)
النقل والمواصلات باستخدام وسائل نقل إسرائيلية					(1) (2) (3)
البريد العادي					(1) (2) (3)
البريد المستعجل					(1) (2) (3)
التأمين					(1) (2) (3)
التمويل					(1) (2) (3)
التخليص					(1) (2) (3)

الجزء الثالث: جودة وسعر خدمات البنية التحتية:

ما هو تقييمك لجودة خدمات البنية التحتية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية التي تستخدمها الشركة؟ باستخدام الترتيب التالي:

(3): ممتازة، (2): جيدة، (1): سيئة.

الخدمة	النوعية	الوصول إليها	وفرتها	انتظامها	التقييم العام
الاتصالات الثابتة	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)
الاتصالات المحمولة من شركة جوال	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)
الاتصالات المحمولة من الشركات الإسرائيلية	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)	(1) (2) (3)

الخدمة	النوعية	الوصول إليها	وفرتها	انتظامها	التقييم العام
الإنترنت (ADSL) من شركة حضارة	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الإنترنت من الشركات الإسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء من شركة كهرباء القدس	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء باستخدام مولدات كهرباء خاصة	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
المياه	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الصرف الصحي	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
النقل والمواصلات محلياً باستخدام وسائل نقل فلسطينية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
النقل والمواصلات باستخدام وسائل نقل إسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
البريد العادي	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
البريد المستعجل	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التأمين	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التمويل	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التخليص	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)

الرجاء حدد طبيعة الأثر الذي خلفته الإجراءات الإسرائيلية خلال فترة الانتفاضة الثانية على جـــودة خـــدمات البنية التحتية الفلسطينية: حسب التدرج التالي: (3): أثرت إيجاباً، (2): لم تؤثر أبداً، (1): أثرت سلباً.

الخدمة	النوعية	الوصول إليها	وفرتها	انتظامها	التقييم العام
الاتصالات الثابتة	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الاتصالات المحمولة من شركة جوال	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الاتصالات المحمولة من الشركات الإسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الإنترنت (ADSL) من شركة حضارة	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)

الخدمة	النوعية	الوصول إليها	وفرتها	انتظامها	التقييم العام
الإنترنت من الشركات الإسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء من شركة كهرباء القدس	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الكهرباء باستخدام مولدات كهرباء خاصة	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
المياه	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
الصرف الصحي	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
النقل والمواصلات محلياً باستخدام وسائل نقل فلسطينية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
النقل والمواصلات باستخدام وسائل نقل إسرائيلية	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
البريد العادي	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
البريد المستعجل	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التأمين	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التمويل	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)
التخليص	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)	(3) (2) (1)

ما هو تقييمك لسعر خدمات البنية التحتية؟ وما هو أثر الانتفاضة على هذه الأسعار؟ وما هو أثر الأسعار على تنافسية منتجاتكم؟

الخدمة	قبل الانتفاضة			حالياً			أثر سعر الخدمة على تنافسيتكم		
	عال	متوسط	مقبول	عال	متوسط	مقبول	محفز	لا أثر له	معيق
الاتصالات الثابتة									
الاتصالات المحمولة من شركة جوال									
الاتصالات المحمولة من الشركات الإسرائيلية									

الخدمة	قبل الانتفاضة			حالياً			أثر سعر الخدمة على تنافسيتكم		
	عال	متوسط	مقبول	عال	متوسط	مقبول	محفز	لا أثر له	معيق
الإنترنت (ADSL) من شركة حضارة									
الإنترنت من الشركات الإسرائيلية									
الكهرباء من شركة كهرباء القدس									
الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية									
الكهرباء باستخدام مولدات كهرباء خاصة									
المياه									
الصرف الصحي									
النقل والمواصلات محلياً باستخدام وسائل نقل فلسطينية									
النقل والمواصلات باستخدام وسائل نقل إسرائيلية									
البريد العادي									
البريد المستعجل									
التأمين									
التمويل									
التخليص									

الجزء الرابع: سبل تطوير خدمات البنية التحتية

- ما هي أهم الإصلاحات من السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال البنية التحتية التي تعتقد أنها ضرورية لتقوية تنافسية منتجاتكم؟

.....

.....

.....

.....

- ما هي أهم الإجراءات والأعمال المطلوبة في مجال البنية التحتية التي تعتقد أنها ضرورية لتقوية تنافسية منتجاتكم؟

.....

.....

.....

.....